التَعلِيقُ الصَغِير

على

مختصر

مقدمة في أصول التفسير

لابن تيمية

اختصار

الشيخ الإمام العلامة حافظ عصره ووحيد دهره

أبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي

المتوفى سنة ٩١١ هـ

تَعْلِيقُ

مُحَمَّدِ بْن مُحَمَّدِ

الشَافِعِيّ الفَاسِيّ

موجز ترجمة شيخ الإسلام السيوطي

بِقَلَمِ أبي يحيىٰ الشافعيّ الفاسيّ

قال -غفر الله له-:

هو الإمام، المُحَدِّث، الفقيه، الأصـولي، المفسـر، المُتكلم، الأشـعري، حامل لواء الشـافعية في زمانه، شَرَف أهل مصرَ، جلال الدين، السيوطي الأصـل، الأسيوطي مولدًا، **عبد الرحمن بن أبي بكر** (٨٤٩ - ٩١١ هـ).

نشأ في بيتِ عِلمٍ[١]؛ فاختلطَ بابن حجر العسقلانيّ والبُلقيني والسخاوي والبِقاعي وغيرهم فاستفاد منهم وأفاد بعضهم وبَرَعَ فيما برعوا فيه.

له ما يقارب ستمائة مصنفًا، نشأ في القاهرة يتيما (مات والده وعمره حوالي خمس سنوات) ولما بلغ أربعين سنة اعتزل الناس، وخلا بنفسه في روضة المقياس[٢]، علىٰ النيل منزويا عن أصحابه جميعا، كأنه لا يعرف أحدا منهم، فألف أكثر كتبه. وكان الأغنياء والأمراء يزورونه ويعرضون عليه الأموال والهدايا فيردها. وطلبه السلطان مرارا فلم يحضر إليه، وأرسل إليه هدايا فردها. وبقي علىٰ ذلك إلىٰ أن توفي.

من أهم مؤلفاته: تفسير الجلالين، وأسماء المدلسين، والدر المنثور، والأشباه والنظائر، وجمع الجوامع.

---

(١) أبو بكر بن محمد بن سابق أبو بكر الخضيرىٰ السيوطىٰ، هو والد جلال الدين السيوطىٰ العلامة، كمال الدين، الفقيه الشافعىٰ، الأصولىٰ، النحوىٰ، البيانىٰ الجدلىٰ، المتفنّن. أخذ عن ابن حجر العسقلاني وتولىٰ القضاء، وتوفيَ وابنه جلال الدين في حوالي السادسة سنة ٨٥٥هـ وله أقل من خمس وخمسين سنة. درة الحجال (١/ ٢٢٣)، الشذرات ٧/ ٢٨٤ - ٢٨٥، والضوء اللامع ١١/ ٧٢

(٢) والمِقياس هو مناطقٌ في جانبي النيل يُقاس فيها مستوىٰ الماء.

وللسيوطي مِنَّةٌ في عُنُقي إلىٰ يوم القيامة وهي «**تفسير الجلالين**» فقد طالعته لما يقارب الأربع سنوات، فكان هو أول تفسير نقرأه في هذا العلم الجليل لسهولة الألفاظ، فلما هدانا الله عَزَّوَجَلَّ قبل أربع سنين وانتظمنا في العبادات أحببنا القراءة في التفسير، وكان عندي تفسيرٌ رشحه إليَّ أحد الأقارب، فما إن قرأته في صِغري أحببت سهولته وكذلك عُدتُ إليه كالمسافر في الدنيا، فأصبحت أقرأ فيه وأبحث عما لا أفهمه ولا أعرفه أو أحب إثراء معلوماتي ورفع الجهل عن نفسي حتىٰ ظننا في أنفسنا المعرفة فانتقلنا لغيره.

وأما **شيخ الإسلام ابن تيمية** فله في عُنُقي مِنَّةٌ وهي «توضيح عقائد السَلَف؛ وتحرير فقههم»، وعلىٰ الرغمِ من عدم محبة بعض عوامِّ وأزاهرة أهل مصرَ له إلا أنه لا يُعَكِّرُ طهُوريّة الماء خُبثُ المُجاوِر، فقد أفادنا بالعقيدة الواسطية وفتاويه ومناظراته وإقامته الحُجج علىٰ المخالفين من الفرق المبتدعة أو الكافرة.

وأكثرُ ما يُنسَبُ للشيخ مِن أمورٍ فهي مَحضُ كذب علمنا ذلك بالبحث الدقيق في كُتبه، فيأتي المُخالِف ويقتص مقالته ثم يُحرف مقصود الشيخ إلىٰ ما يريده من عَيبٍ حتىٰ يجد الدليل علىٰ الاعتراض عليه.

وقد يتعجب القاريء من المكتوب خاصة وأن كاتبه علىٰ عقيدة **(أهل الحديث)** فكيف يجمع بين مدح ابن تيمية ومدح السيوطي، والأول علىٰ عقيدتنا والثاني علىٰ عقيدة الأشعرية المُخالفة، إلا أنّ طالبَ العلم الحقيقي لا يتعجبُ من ذلك لأنه يعرف الفرق بين نقد المُخالِف في مسائل العقيدة وبين قبول أقواله في غيرها ومدحه ومعرفة قَدْره، فاختلافُ المنهجِ لا يحضُر مع الإمام السيوطي إلا في باب العقيدة، وهو كغيره من العلماء –غير متعمدي الخطأ– اجتهد فلم يُصِب وظَنّ أنّ هذا منهج السلف الصالح في العقيدة فلم يُصِب ظنُّه فلن نَنْصِبَ له المشْنَقَة ونحكم عليه بالإعدام؛ وإلا للَزِمَ أنْ نتعامل مع الكل بهذا المِكيال، فننصبها لبعض الصحابة الذين ظنوا جواز شرب الخمر

في خلافة عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ تأويلاً لبعض الأيات مع خفاء الأدلة القاطعة علىٰ التحريم، فإن احتججت علينا بأنهم رجعوا عن قولهم؛ قُلنا وكذلك العلماء لمعرفتنا أخلاقهم وعدالتهم وتدينهم فنعلمُ أنهم لو أيقنوا الخطأ لرجعوا عنه إلىٰ الصواب، فوجب بذم أولئك أنْ تذمَ هؤلاء، وإن لم تذم هؤلاء فقِس عليهم أولئك.

وحتىٰ لا نُطيلُ علىٰ القاريء فننتقل إلىٰ صُلب العملِ في هذا الكتيب، وهو سهلٌ بلا تعقيد.. فنورِدُ كلام شيخ الإسلام الذي اختصره السيوطي، مع التعليق عليه بتوضيح كلام الشيخ مع التعليق عليه ببعض الفوائد التفسيرية والأصولية.

وإيرادُنا للأصول في كُتيبٍ يتحدث عن التفسير هو لأنّ كلاهما يرتبطان ببعضهما، وهذا ما يلامسه مَن قرأ في العِلمَين؛ ولذا كانت نصيحتنا دائمًا لمن أراد التبحر في أي علمٍ بأن يبدأ بأصول الفقه، فهي وإن كانت ظاهريًا مُختصة بالفقه؛ إلا أنك ستجدها – غيرَ مصرحٍ بها– في باقي العلوم.

ويجب التَنَبه إلىٰ أننا نستخدم كثيرًا كلمة «قَدْ» وهذا إما لعدم تأكدنا من أمرٍ ما؛ أو لاجتهادٍ غير مضبوطٍ في عقلنا أوردناه، ولن نلتزم بترجيح ما رجحه أحد المفسرين بعينه بل نختار ونقلد ما نجده قويًا أو ما نميل إليه عقلاً أو نحويًا أو غيره، ولا يمنع ذلك من أننا نرىٰ الآخر قويًا أيضًا؛ فتنبه.

وهذا الكتيب يجوز نشره بالطبع بل وطباعته وتوزيعه لكن بدون الكَسْبِ مِنه لأن مؤلفه لم يفعل ذلك، **بل هو مجانيٌّ مُهدىٰ إلىٰ**:

الوالدة أم محمد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، وعَمّي أبي محمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وجلالي الدين المَحَلي والسيوطي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

موجز ترجمة شيخ الإسلام أبي العباس ابن تيمية

بِقَلَمِ جَلال الدينِ السِيُوطِيّ

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

الشَّـيْخ الإِمَامِ الْعَلَامَة الْحَافِظُ النَّاقِدِ الْفَقِيه المجتهد المفسّـر، البارع شـيخ الإسـلام، علم الزهاد نادرة الْعَصْـرِ، تَقِيّ الدّين أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمد ابن المُفْتِي شَـهَابِ الدِّينِ عبد الحليم ابن الإمام المجتهد شيخ الْإِسْلام مجد الدين عبد السَّلام بن عبد الله بن أبي الْقَاسِمِ الْحَرَّانِي، أحد الْأَعْلام.

ولد في ربيع الأول سنة إِحْدَىٰ وَسِتِّينَ وستمائة، وسمع ابن أبي اليُسر وابن عبد الدائم وعدة[1].

وعني بالحَدِيثِ، وَخرج، وانتقىٰ، وبرع في الرجال، وعلل الحَدِيث وفقهه، وَفِي

---

(١) وفي هذا رَدٌّ علىٰ من ادعىٰ بأن شيخَ الإسلام لم يكن له شيخٌ؛ وهذا معقول في هذا الزمن لا غيره.

قال ابن رجب الحنبلي: «فسمع الشيخ بها من ابن عبد الدايم، وابن أبي اليسر، وابن عبد، والمجد ابن عساكر، ويحيىٰ بن الصيرفي الفقيه، وأحمد بن أبي الخير الحداد، والقاسم الأربلي، والشيخ شمس الدين بن أبي عمر، ولمسلم بن علان، وإبراهيم بن الدرجي، وخلفه كثير.

وأقبل علىٰ العلوم في صغره، فأخذ الفقه والأصول عن والده، وعن الشيخ شمس الدين بن أبي عمر، والشيخ زين الدين بن المنجا. وبرع في ذلك، وناظر.

وقرأ في العربية أياماً علىٰ سليمان بن عبد القوىٰ، ثم أخذ كتاب سيبويه، فتأمله ففهمه. وأقبل علىٰ تفسير القرآن الكريم، فبرز فيه، وأحكم أصول الفقه، والفرائض، والحساب والجبر والمقابلة، وغير ذلك من العلوم، ونظر في علم الكلام الفلسفة، وبرز في ذلك علىٰ أهله، ورد علىٰ رؤسائهم وأكابرهم، ومهر في هذه الفضائل، وتأهل للفتوىٰ والتدريس». اهـ انظر: الذيل علىٰ طبقات الحنابلة، ومعجم أصحاب شيخ الإسلام ابن تيمية.

عُلُومِ الْإِسْلام، وعلم الكلام، وغير ذلك.

وَكَانَ من بحور العلم، ومن الأذكياء المعدودين، والزهاد والأفراد. أَلَّفَ ثلاثمائة مجلدة.

وامتُحِنَ وأُوذِيَ مرارًا(١). مَاتَ فِي الْعشْرين من ذِي القعدة سنة ثَمَان وَعِشْرِين وَسَبْعمائة(٢).

(١) منها بسببِ العقيدة ومنها بسبب ادعاءهم أنه خالف الإجماع في مسائل فقهية؛ ولم يصح أنه خالفَ الإجماع كما حرر تلميذه ابن القيم، وكما بحثت بنفسي في بعض المسائل.

(٢) «طبقات الحفاظ» (ص ٥٢٠-٥٢١).

وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَةَ فِي كِتَابٍ أَلَّفَهُ فِي هَذَا النوع[١]:

يَجِبُّ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَيَّنَ لِأَصْحَابِهِ مَعَانِي الْقُرْآنِ كَمَا بَيَّنَ لهُمْ أَلْفَاظَهُ، فَقَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[٢] يَتَنَاوَلُ هَذَا وَهَذَا.

التَعْلِيْقُ الصَغِيْرُ

قوله:(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَيَّنَ لِأَصْحَابِهِ مَعَانِي الْقُرْآنِ) ويُعلَمُ من هذا أنّ تفسيرَ القرآن في أصوله يعتمد علىٰ تفسير القرآن ببعضه كما فعل النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في تفسيره الظُلم بأنه الشِرك، ثم تفسير النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثم الاجتهاد بالأصول والضوابط اللغوية أي الاجتهاد بالرأي المَحمودِ.[٣]

قوله:(مَعَانِي الْقُرْآنِ كَمَا بَيَّنَ لهُمْ أَلْفَاظَهُ) وهو ثابتٌ في الحديث النبوي عَنْ عَبْدِ اللهِ رضي الله عنه، قَالَ: «**كُنَّا إِذَا تَعَلَّمْنَا مِنَ النَّبِيِّ صلىٰ الله عليه وسلم عَشْرَ آيَاتٍ مِنَ الْقُرْآنِ، لَمْ نَتَعَلَّمْ مِنَ الْعَشْرِ الَّذِي نَزَلَتْ بَعْدَهَا حَتَّىٰ نَعْلَمَ مَا فِيهِ**»[٤].

واللفظُ عامٌ لكنَّهُ مخصوصٌ عند بعض المفسرين؛ حيث أن بعض المفسرين قالوا بأنّ الله عَزَّوَجَلَّ استأثر في علمه بعض أيات القرآن كفواتح السور فلم يتعرضوا لها تفسيرًا، وهناكَ مَن تَعَرَّض للتفسير إما لاعتقاده أنّ الراسخين في العلم يعلمونه اجتهادًا أو لاعتقاده أنّ كل ما في القرآن مفهومٌ، فعلىٰ القول الأول العام مخصوص وعلىٰ الثاني غير مخصوص.

قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن آي القرآن ما

---

(١) أي: النَّوْعُ الثَّامِنُ وَالسَّبْعُونَ: فِي مَعْرِفَةِ شُرُوطِ المُفَسِّرِ وآدابه.

(٢) ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]

(٣) تفسير الطبري (١/ ٨٧ ط التربية والتراث)

(٤) الشعب (١٩٥٣)، والحاكم ١/ ٥٥٧ وصحح إسناده، ووافقه الذهبي.

وَقَدْ قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ: حَدَّثَنَا الذين كانوا يقرؤون الْقُرْآنَ كَعُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ وَعَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَغَيْرِهِمَا أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا تَعَلَّمُوا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَ آيَاتٍ لَمْ يَتَجَاوَزُوهَا حَتَّىٰ يَعْلَمُوا مَا فِيهَا مِنَ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ، قَالُوا: فَتَعَلَّمْنَا الْقُرْآنَ وَالْعِلْمَ وَالْعَمَلَ جَمِيعًا.

التَعْلِيْقُ الصَغِيْرُ

قد ذكرنا أن الله جل ثناؤه استأثَرَ بعلم تأويله، فلم يُطلعْ علىٰ علمه مَلَكًا مقربًا ولا نبيًا مرسلا ولكنهم يؤمنون بأنه من عنده، وأنه لا يعلم تأويله إلا الله.

فأما ما لا بُدَّ للعباد من علم تأويله، فقد بيّن لهم نبيهم صلىٰ الله عليه وسلم ببيان الله ذلك له بوحيه مع جبريل. وذلك هو المعنىٰ الذي أمره الله ببيانه لهم فقال له جل ذكره: {وَأَنزلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نزلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ} [سورة النحل: ٤٤] »[١]. ا.هـ.

فكان رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يُبينُ لهم كل شيء أوحيَ إليه، منه توضيح الأوامر والنواهي التي في الأيات لأنه إن لم يفعل لذلك؛ لكان خِطابًا لمن لا يعقل ويفهم الخِطاب وفي نفس الوَقتِ هو مُطالَبٌ بالامتثال لهذا الخطاب؛ فكيف يمتثل لما لا يفهمه؟، ولذلك لم يخاطب الشرع الصَبي الذي لم يبلغ؛ ليس لأنه لا يفهم وإنما لم يبلغ فَهمُه فَهمَ البالغ، وعند بعض الأصوليين هو يفهم لكن استثناه الشرع[٢].

قولهم: (حَتَّىٰ يَعْلَمُوا مَا فِيهَا مِنَ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ) وهو تصريحٌ بمكانة العِلم والعملِ مع قراءة القرآن، وهذا لا ينفي فائدة القراءة وحدها في الثواب؛ إلا أنّ العِلم والعمل أي الفهم والعمل بما فهمته إنما هو من لوازم القراءة، فمن قرأ القرآن دخلت محبته إلىٰ

(١) تفسير الطبري (١/ ٨٩ ط التربية والتراث)

(٢) وهي مسألة أصولية. قواطع الأدلة في الأصول (٢/ ٣٧٣). روضة الناظر- ت شعبان (١/ ١٥٥)

وَلِهَذَا كَانُوا يَبْقَوْنَ مُدَّةً فِي حِفْظِ السُّـورَةِ. وَقَالَ أَنَسٌ : كَانَ الرَّجُلَ إِذَا قَرَأَ الْبَقَرَةَ وَآلَ عِمْرَانَ جَدَّ في أَعْيُنِنَا. رَوَاهُ أَحمدُ فِي مُسْنَدِهِ[1].

قلبه فأراد الازدياد من حلاوة القرآن، ولا يشعر المرء بحلاوة القرآن بعد القراءة إلا بالفهم، ومن لوازمِ فهم القرآن هو العمل بما فيه وإلا أصبح فهمُه حُجّة ونِقمة عليه لأنه أصبح يعلم -بخلاف العامي الجاهل- مدىٰ إثم وعقاب فاعل الذنوب وتارك الواجبات، فكانت الحُجة عليه أكبر من الجاهل العامي الذي قد لا يُدرك مدىٰ خطورة ذنبه أو مدىٰ فائدة امتثاله للواجبات.

عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلىٰ الله عليه وسلم: «**الطُّهُورُ شَطْرُ الْإِيمَانِ، ......، وَالْقُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ**»[2].

قال أبو العباس القُرطبي[3]: «أنك إذا امتثلت أوامره واجتنبت نواهيه كان حجَّة لك في المواقف التي تسأل فيها عنه، كمسألة الملكين في القبر، والمسألة عند الميزان، وفي عقبات الصراط، وإن لم تمتثل ذلك احتجّ به عليك». اهـ.

فالقرآن حُجة علىٰ الكل لأنه حُكمُ الله علينا، لكن الذي يعلم الحُجة عليه عند الله عَزَّوَجَلَّ أعظم من الذي لا يعلم، وليس بأن القرآنَ حُجة علىٰ البعض دون البعض من المُذنبين؛ فتنبه للمقصد.

قوله:(جَدَّ فِي أَعْيُنِنَا) أي عَظُمَ وارتفعت مكانته بينهم وفي عيونهم، وهذا لِكبر

(١)أحمد (١٩/ ٢٤٧ ط الرسالة) رقم ١٢٢١٥. والصواب المُثبَتُ: «جَدّ فينا». ولفظ «جَدّ في أعيننا» ليس موجودًا في كتب الحديث إلا أنه منقول في كتب التفسير والفقه وليست هي بالمَعْنِيّة بهذه الأمور.

(٢) صحيح مسلم (١/ ١٤٠)

(٣) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (١/ ٤٧٧)

وَأَقَامَ ابْنُ عُمَرَ عَلَىٰ حِفْظِ الْبَقَرَةِ ثَمَانِ سِنِينَ. أَخْرَجَهُ فِي الْمُوَطَّأِ[١].

وَذَلِكَ أَنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ قَالَ: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾[٢]، وقال: ﴿أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾[٣]، وَتَدَبُّرُ الْكَلَام بِدُونِ فَهُم مَعَانِيهِ لَا يُمْكِنُ[٤].

التَّعْلِيقُ الصَغِيْرُ

السورتين وما يدُلُّ حفظه لهما علىٰ تعاهده القرآن ومواظبته علىٰ الحفظ وطلب العلم، ولكثرة الأحكام فيهما والشرائع والقصص والمواعظ والوقائع الغريبة والمعجزات العجيبة ، وذكر خالصة أوليائه والمصطفين من عباده ، وتفضيح الشيطان ولعنه ، وكشف ما يتوسل به إلىٰ تسويل آدم وذريته ، ولذلك سماهما: **(الزهراوين)**.[٥]

و(جَدَّ) فعل ماضٍ ثلاثي أصله (جَدَدَ)، وله معانٍ كثيرة لُغويًا منها: العظمة والحَظ والغِنىٰ، ومنه قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَنَّهُ تَعَالَىٰ جَدُّ رَبِّنَا﴾ [الجن: ٣]؛ أي وأنه تَعَالَتْ عظمة الله عَزَّوَجَلَّ.[٦]

قوله:(ثَمَانِ سِنِينَ) وهذا لكونه يحفظ مع الفهم والتدبر، وإلا فهم أقوىٰ حِفظًا.

---

(١) الموطأ - رواية الزهري (١/ ٩١) رقم ٢٣٨، والموطأ - رواية يحيىٰ (١/ ٢٠٥ ت عبد الباقي).

(٢) [ص: ٢٩]

(٣) ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد: ٢٤]

(٤) قُلتُ: ويختلف التدبر عن القراءة المُجردة، فالتدبر يحصل بالفهم سواء قرأ باللسان أو لا، أما القراءة فلا تحصل إلا باللسان ولا يكفي فيها القلب؛ لذلك كانت القراءة القلبية لا يُثاب علىٰ الحروف لأنها تدبر بخلاف القراءة باللسان وهي التي قصدها الشرع بـ«التلاوة».

(٥) انظر: تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة (١/ ٥٢٢)

(٦) غريب الحديث - ابن قتيبة (١/ ١٧٠)، التقفية في اللغة (ص٣٠٠)، البارع في اللغة (ص٥٧٥)، غريب القرآن لابن قتيبة (ص١٩)، الهداية الىٰ بلوغ النهاية (١٢/ ٧٧٥٩)

التَّعْلِيْقُ الصَغِيْرُ

قوله:(وَتَدَبَّرُ الْكَلَام بِدُونِ فَهْم مَعَانِيهِ لَا يُمْكِنُ) لأنّ الفَهمَ جُزءٌ من التدبر، كما الركوع جزء من الصلاة والأداة جزء من القتل، فلا يُمكن إطلاق اللفظ الحقيقي الصحيح علىٰ التدبر بدون الفَهم، وإلا لكان تدبرًا مجازيًا.

وكما أنّ الفَهم جزء من التدبر، فمعرفة لغة العرب ولغة القرآن جزء من الفهم، وإلا فلا يُمكن لأحد أن يفهم المُتكلّم -بلا واسطة تشرح له- بدون أن يفهم ويتعلم لُغته، ولذلك كانت اللغة العربية مع الأحاديث والآثار هما المُعَوَّلُ عليهما في فهم الكتاب والسُنة، **وُنعطيكَ مثالاً:**

قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا بِمَا أَنْزَلَ اللهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ﴾ [البقرة:٩١]. فالذي لا يعرف لغة العرب من العوام المُتعرضين لتفسير القرآن -افتراءً منهم علىٰ الله عَزَّوَجَلَّ- سيقولون أن ﴿بما وراءه﴾ أي بما قبله من الكتب.

وهذا جَهْلٌ منه لأن التفسير: وكفروا بما وراءه أي بما بعده من كُتُب.

هناك جملتان في لغة العرب: «**بين يديه**» أي أمامه بمعنىٰ قَبْله، «**ما وراءه**» أي بعده.

وهذا مُتَصوَّرٌ عُرفًا؛ فإن كنت في صَفٍّ فالذي أمامك(١) هو يكون قبلك، والذي وراءك هو الذي يكون بعدك.

قال مُقاتل(٢): «وَيَكْفُرُونَ بِما وَراءَهُ يعني بما بعد التوراة الإنجيل والفرقان»، **وقال الطبري**(٣): «وتأويل "وراءه" في هذا الموضع "سوىٰ"».اهـ كلام الطبري. أي: يكفرون

(١) أي بين يديك.

(٢) تفسير مقاتل بن سليمان (١/ ١٢٣)

(٣) تفسير الطبري (٢/ ٣٤٨ ط التربية والتراث). وقال ذلك ابن الأنباري في الأضداد(ص٧٠)

....

التَعْلِيْقُ الصَغِيْرُ

بغير التوراة بما بعدهم.[١]

ونستشهد بلغة العرب حيث أَنشد قُطْرب للنَّابغة:

حَلَفْتُ فلَمْ أَتْرُكْ لنَفْسِكَ رِيبَةً ... **ولَيْسَ وَراَء** اللهِ للمَرْءِ مَذْهَبُ

قوله تعالىٰ: {ويكفرون بما وراءه} أي: بما سواه قاله الفراء النحوي، وقال أبو عبيد: بما بعده.[٢]

وقول **الفراء النحوي** يُحمَلُ علىٰ مَحمَلين كالطبري والأنباري؛ ولكن إن حَمَلْناهُ علىٰ ظاهره فهل يَجوز قول: أي يكفرون بما قبل وما بعد التوراة.

قُلتُ[٣]: يمكن، فإنّ اليهود إن كفروا بالقرآن أو الإنجيل فإنهم يكفرون بالتوراة فمن باب أولىٰ أنهم يكفرون بما قبل التوراة، حتىٰ وإن قالوا أنهم مؤمنون بالتوراة فإنهم في الحقيقة لا يؤمنون لأن الإيمان بالبعض والكفر بالبعض من التوراة هو كفرٌ بالكل حقيقة، وأما قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ﴾ يفيد أنهم يؤمنون بالتوراة وهذا يسمىٰ بـ«المَفهوم» لكنه لا يصح ما فَهِمْتَهُ لأنه مُعارَضٌ بالثابت أنهم كفروا بالتوراة، فليست الأية بمُثبتة لإيمانهم بالتوراة وإنما فقط هي نافية لإيمانهم بغير التوراة وليس معناها إثبات إيمانهم بالتوراة حقيقةً.

---

(١) قُلتُ: وهذا خلاف ظاهر كلام الطبري لكنه أوضح ذلك بأن نقل كفرهم بالكتب التي بعد التوراة فقط، فإما أنه يقصد «سِوىٰ» =«بعد» وإما أنه يقصد المعنىٰ اللغوي ثم خصصه مثلاً بالمقصد التفسيري.

(٢) الغريبين في القرآن والحديث (٦/ ١٩٩٣)

(٣) الشافعي الفاسي.

وَأَيْضًا فَالْعَادَةُ تَمنَعُ أَنْ يَقْرَأَ قَوْمٌ كِتَابًا فِي فَنٍّ مِنَ الْعِلْمِ كَالطِّبِّ وَالْحِسَابِ وَلَا يَسْتَشْرِحُونَهُ، فَكَيْفَ بِكَلَامِ اللهِ الَّذِي هُوَ عِصْمَتُهُمْ، وَبِهِ نَجَاتُهُمْ وَسَعَادَتُهُمْ، وَقِيَامُ دِينِهِمْ وَدُنْيَاهُمْ.

التَّعْلِيْقُ الصَّغِيْرُ

قوله: (فَالْعَادَةُ) غالبًا ما تُطلَقُ على العُرف، لكن هنا بمعنى «**المَعهود**» لأنه ليس بعُرفٍ وإنما هو من الطَبْعِ، فإن أعطيت كتابًا لطفلٍ بلا شرحٍ له تجده طلبَ الشَرْحَ أو ترك الكتاب لأنه يحتاج إلى فهم ما يقرأه.

قوله: (يَسْتَشْرِحُونَهُ) أي يطلبون شرْحَهُ سواء من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو سؤال من تَوَسَّموا فيه العلم كأبي بكر وعمر وعثمان وعليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، أو بمحاولتهم فهمِه بأنفسهم إن لمسوا في أنفسهم تَوفُّر آلية الاستنباط والاجتهاد.

فِعل «استَشْرَح» ماض على وزنِ «استَفْعَل» بمعنى طلب الشرح[1]، كاستغاث أي طلب الإغاثة، و«استـ» زائدة.

قوله: (فَكَيْفَ بِكَلَامِ اللهِ) أي فإن كان الحال وهو محاولة فهم كتب العلوم الدنيوية هكذا؛ فما بالك من حالِهم مع القرآن، والقرآن الذي بأيدينا هو نفسه كلام الله عَزَّوَجَلَّ غير المخلوق[2] وغير القائم بنفسه[3]؛ الذي تكلم به بحرف وصوت.

قوله: (الَّذِي هُوَ عِصْمَتُهُمْ) أي مِنعَتُهُم وعاصِمُهم من عذاب الله وغضبه.

قوله: (وَقِيَامُ دِينِهِمْ وَدُنْيَاهُمْ) أي وبه تقومُ دنيانا وآخرتنا، فإنّ مُتَّبعَ القرآن سيتبع

---

(١) قال الزمخشري: «واستفعل لطلب الفعل، تقول استخفه واستعمله واستعجله إذا طلب عمله وخفته وعجلته». المفصل في صنعة الإعراب (ص٣٧٤)

(٢) تحرزا من قول المعتزلة.

(٣) تحرزا من قول الأشعرية والماتريدية.

....

التَعْلِيْقُ الصَغِيْرُ

السُنَّة وفيهما النَجاة من عذاب الله والفوز بنعيم الله عَزَّوَجَلَّ في الدنيا والآخرة.

وقد يسألُ المرء: «**وهل فيهما الحَثُّ علىٰ طلب العلم الدنيوي**»، الصوابُ أن يُسألُ السائلُ: «**ما نوع العِلم الدنيوي الذي تقصده؟ أهو النافع أم الضار أم الذي لا فائدة فيه؟ وهل نحتاجه أم لا؟**»، فأما الذي تحتاجه الأمة فنعم مطلوبٌ لأنّه ينفع المسلمين ويزيل عنهم الضرر، **فالطِبُّ مثلاً مشروعٌ**:

عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلىٰ الله عليه وسلم: «إِنَّ اللهَ أَنْزَلَ الدَّاءَ وَالدَّوَاءَ، وَجَعَلَ لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءً فَتَدَاوَوْا وَلَا تَدَاوَوْا بِحَرَامٍ»[١].

قال الذهبي[٢]: "تداووا أمر، وأقل رتب الأمر الندب، والنهي فيه دال علىٰ التحريم". **وقال في موضع آخر**[٣]: "الطب من السنن القائمة، لأنه صلىٰ الله عليه وسلم فعله وأمر به". **وفي موطن آخر قال**[٤]: "أجمعوا علىٰ جوازه، وذهب قوم أن التداوي أفضل، لعموم قوله عليه الصلاة والسلام: «تداووا»، لأنه كان يديم التطبب في صحته ومرضه".

وهذا يدل علىٰ استحباب تَعَلّم الطب أو العلم الدنيوي النافع عمومًا بنية نفع المسلمين وإلا اختلف الحكم عن الاستحباب باختلاف النية، وحتىٰ من قال بأنه من المُباح فقد أثبت فيه الثواب إن تعلّمه بغرض نفع المسلمين أو إنقاذ المسلمين من هلاك.

---

(١) سنن أبي داود (٤/ ٧ ت محيي الدين عبد الحميد) ضعفه الألباني وقيل حسن بشواهده وهو الصواب.

(٢) "الطب النبوي" ١٠٣

(٣) "الطب النبوي" ص ٢١٩

(٤) "الطب النبوي" ص ٢٢٠

وَلِهَذَا كَانَ النِزَاعُ بَيْنَ الصَّحَابَةِ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ قليلٌ[١] جِدًا..........................

التَّعْلِيقُ الصَغِيْرُ

أو مداواة جرحىٰ المسلمين في الجهاد مثلاً ويتأكد إن كان في المداواة تأثيرًا واضحًا علىٰ نتيجة الحرب؛ لأن الوسيلة تأخذ حكم الهَدَف.

قوله:(وَلِهَذَا) أي ولمعرفتهم بلغة العرب أكثر ممن لحقَ بهم؛ وشرح النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ القرآن لهم، مع صفوِ قلوبهم وأنفسهم التي يُنعِمُ الله عَزَّوَجَلَّ عليهم بسببه فَهم ما لم نفهمه وإدراك ما لم نُدركه.

قوله:(قليلٌ جِدًا) أي الخلاف التفسيري الحقيقي وليس خلاف التنوع، فالخلاف نوعان: خلاف تَنَوُّع وخلافُ تضاد.

خلاف التنوع: أي الاختلاف في تفسير آية أو كلمة أو حرف يُمكن الجمعُ بينهم[٢]، **مثالٌ**: ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٣]

قيل: وأنا أول من أسلمَ -من ناحية العدد- بالذي أُمِرتُ بتبليغه، **وقيل**: وأنا أول المسلمين أي أسرعهم إجابة للإسلام، **وقيل**: وأنا أول مَنْ أسلَمَ من أهل مكة.[٣]

فكل هذه الأقوال يمكن الجمع بينها في جملة واحدة: «وأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أول وأسرَع من أسلم في زمانه» فحينها يدخل فيها كل التفسيرات.

خلاف التضاد: أي الاختلاف في تفسير آية أو كلمة أو حرف ولا يمكن الجمع بينهم، مثال: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. اتفق

---

(١) والظَنّ أنها خبر لكان فيكون الصواب: «قليلاً».

(٢) قريبٌ من: اللفظ المُشترك أو العام عند الأصوليين.

(٣) تفسير ابن عطية (٢/ ٣٧٠)، التفسير البسيط (٨/ ٥٦٣)، تفسير الماتريدي (٤/ ٣٣٩)

وَهُوَ وَإِنْ كَانَ بَيْنَ التَّابِعِينَ أَكْثَرَ مِنْهُ بَيْنَ الصَّحَابَةِ فَهُوَ قَلِيلٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَىٰ مَا بعدهم.

التَعْلِيْقُ الصَغِيْرُ

المفسرون أنّ لغويًا يُطلَقُ «**القُرء**» علىٰ الحيض والطُهر، لكن اختلفوا بالمقصود في الأية، فذهب البعض إلىٰ ترجيح أحدهما، وذهب البعض الآخر إلىٰ الجمع بين المعنيين وحملوه علىٰ المَعْنَيين معًا كما هو مذهب الشافعية؛ ويُسمىٰ عند الأصوليين بـ«اللفظ المُشترك»[١].

قوله:(أَكْثَرَ مِنْهُ بَيْنَ الصَّحَابَةِ) وهذا لأسباب كثيرة؛ عدم معرفتهم الكبيرة بلغة العرب مقارنة بالصحابة، ولا سماع التفسير من فمِ النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولظهور الفساد في زمنهم أكثر منه في زمن الصحابة بعد النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأسباب أخرىٰ.

ولكنّها جُملة قد تكون غير مُحررة كثيرًا حيث الصواب أن يُقال: «**ومعرفة الواحد من التابعين أقل من الواحد من الصحابة، ولولا خلاف الصحابة في المسألة لما اختلف التابعون**»، أما مُطلقًا فعِلمُ الصحابة عمومًا نُقِلَ إلىٰ التابعين عمومًا، بل وزاد عند التابعين استقرارًا في مسائل سواء تفسيرية أو فقهية لم تكن مُستقرة في زمن الصحابة كـ: الغُسلِ من التقاء الختانين، والقراءات، والنحو.

---

(١) هو اللفظُ الذي يشمل أكثر من معنىٰ؛ وكلهم حقيقة وليس أحدهم حقيقة والآخر مجازٌ، وإلا فعند التعارُض نحمل اللفظ علىٰ الحقيقة؛ إلا إن وجدنا دليلاً يحملها علىٰ المجاز.
أنكرَ بعض الأصوليين الأخذ بمعاني اللفظ المشترك المختلفة، وأثبته الآخرون وهو الصواب، فقالوا أنه إن لم يُوجَدُ مُرجِّح حملنا اللفظ علىٰ المعاني الكثيرة؛ بشرطِ أن تكون هذه المعاني ليست متضادة وإلا لما جاز جمعها لعدم إمكان الجمع بين النقيضين.
وأما الفريق الأول الذي يمنع حمل المشترك علىٰ معنييه فهو عندهم من المُجمَلِ الذي يحتاج لقرينة ودليل يوضِّح المقصود من اللفظ؛ فإن لم توجَد قرينة بقىٰ مُجملاً لا يؤخذ به حتىٰ يأتي الدليل.
المستصفىٰ (ص٢٤٠)، ميزان الأصول (١/ ٣٤٠)، إرشاد الفحول (١/ ٥٧)

وَمِنَ التَّابِعِينَ مَنْ تَلَقَّىٰ جَمِيعَ التَّفْسِيرِ عَنِ الصَّحَابَةِ، وَرُبَّمَا تَكَلَّمُوا فِي بَعْضِ ذَلِكَ بِالْإِسْتِنْبَاطِ وَالإِسْتِدْلَالِ.

الْتَعْلِيْقُ الْصَغِيْرُ

قوله:(وَمِنَ التَّابِعِينَ مَنْ تَلَقَّىٰ جَمِيعَ التَّفْسِيرِ عَنِ الصَّحَابَةِ) هي جُملة غير مفهومة حيث تتردد بين شيئين: إما أنهم سمعوا كلام الصحابة في كل الأيات، وإما أنهم لم يتلقوا إلا تفاسير الصحابة فقط ولم يُدخلوا إليها الإسرائيليات مثلاً؛ وهو يقصد الأول.

حيث في مقدمته[١] ضربَ مثالاً بالإمام مُجاهد بن جبر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ **فقال**: «كما قال مجاهد: عرضت المصحف علىٰ ابن عباس أوقفه عند كل آية منه وأسأله عنها».اهـ

والإمام مُجاهد لم يكتف بتفسير الصحابة بل نقل من الإسرائيليات[٢]؛ فعلِمنا أنّ مقصده الأول، ويدْخُل مع مُجاهِد قَتادةُ والسدي وعكرمة وأبو العالية والربيع بن أنس.

قوله:(وَرُبَّمَا تَكَلَّمُوا) أي التابعون، ورُبما التي يقولها شيخ الإسلام ليست احتمالية فمؤكد أنهم تكلموا في تفسير بعض الآيات من اجتهادهم كغيرهم مِمّن اكتملت عندهم أدوات الاجتهاد.

قوله:(وَالْخِلافُ بَيْنَ السَّلَفِ فِي التَّفْسِيرِ قَلِيلٌ) مُقارنةً بمن بعد القرون الثلاثة حيث لم تكن البدع منتشرة كما بعد الثلاثة؛ ولم يدُس الزنادقة والملاحدة والمرتدون مناهجهم علىٰ العوام وبعض مَنْ حَسِبَ نفسه مُفسرًا؛ وما أكثره في زماننا بالتفسير بِحساب الجُمل وبعلم الأحياء والفيزياء والكيمياء والفَلك؛ فهذا يعتمد علىٰ علم الجيولوجيا فيُفسر السبع أرضين أنها سبعُ طبقات الأرض التي نعيش عليها، وهذا يُفسر السبع أرضين علىٰ ظاهرها لكن بأنها الأكوان المتوازية، وهذا يُفسر فتق السماء

(١) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية (ص١٠)

(٢) انظر: تفسير مجاهد (ص٢٠٢)

وَالْخِلافُ بَيْنَ السَّلَفِ فِي التَّفْسِيرِ قَلِيلٌ، وَغَالِبُ مَا يَصِحُ عَنْهُمْ مِنَ الْخِلَافِ يَرْجِعُ إِلَىٰ اخْتِلَافِ تَنَوُّعٍ، لَا اخْتِلَافِ تَضَادٌ.

التَعْلِيْقُ الصَغِيْرُ

والأرض علىٰ أنها الانفجار العظيم[1].

قوله:(وَالْخِلافُ بَيْنَ السَّلَفِ فِي التَّفْسِيرِ قَلِيلٌ) وله عِدة أسباب: **تَوَرّعُ** بعضهم عن التفسير خوفًا من التقول علىٰ الله عَزَّوَجَلَّ؛ علىٰ الرغم أنهم لو اجتهدوا فأخطئوا ما أثموا -حتىٰ وإن كان المُصيبُ واحدًا[2]- إلا أن التقوىٰ غلبت عليهم.

وتَقارُبُ فهمهم للغة العرب، **وحِدَّةُ** الأذهان في إدراك ما لم نُدركه نحن، **وعَدَمُ** تعرُّضِهِم لدقائق التفسير كما تعرضنا لها.

ويجبُ إدراكُ شيئًا أنّه كما لم يسغ للتابعين الاختلاف فيما أجمع عليه الصحابة فكذلك نحن فيما لم يجمع كلاهما عليه، وبالتالي فكل اختلاف عندنا إما اختلف فيه السلف أو لم يتكلموا عنه أصلاً، وهو إما خلافٌ نحن بحاجة له أو لا حاجة لنا فيه لكنه من المسائل الفرعية التي يتطرق إليها العلماء لعل الناس يحتاجونها.

---

(١) وهذه التفسيرات تخالف لغة العرب والقرآن والسنة والعقل، وقد أوضحت ذلك في إحدىٰ مقالاتنا علىٰ قناتنا (المحبرة العلمية-تليجرام) ويمكن أن أختصره عليك بأنّ الله عَزَّوَجَلَّ لما أنزل القرآن أنزله للعرب حينها بلغة يفهمونها؛ ومثل هذا لا يفهمونه، بخلافِ أنّ إجماع السلف علىٰ تفسير هذه الأيات يجب أن تنظر له بعين الاعتبار، ولا يُمكن أيضًا تفسير القرآن بعِلمٍ متغير دنيوي وإلا لكان التفسير بالمنطق والفلسفة أقرب إلىٰ العقل والقبول من هذه التفسيرات؛ وبالرغم من ذلك فلا نفسر القرآن بالمنطق والفلسفة ولا يجوز فما بالك بهذه العلوم الدنيوية المتغيرة؟.
فإنّ الله لم ينزل القرآن أعجميًا حتىٰ يفهمونه ولا يقولون:«لا نفهمه» بالرغم من وجود المترجمين حينها؟ فما بالك بما لم يُعرَف إلا بعد أكثر من ألفِ سنة؟.

(٢) مسألة أصولية نفردها في آخر هذه الفقرة.

....

التَعْلِيْقُ الصَغِيْرُ

وأما مسألة المُصِيب واحد أم أكثر؛ فهي مسألةٌ أصوليةٌ ولكنها تؤثر علىٰ كل العلوم، وباختصار هي: هل المُجتهدون في المسائل الشرعية (الفقهية والعقائدية) كلهم مُصيبون عند الله عَزَّوَجَلَّ أم أحدهم فقط المُصيب عند الله عَزَّوَجَلَّ؟ وَجَبَ التحرير.

وقبل البدء يجب أن تعلمَ أن الإجماعَ قائمٌ علىٰ أنّ المُصيب في المسائل العقائدية واحد[١]؛ لأنك لو قُلتَ بأن المصيب متعدد لقُلتَ أنّ النصارىٰ أو الجهمية أو الشيعة علىٰ صواب؛ فتنبه.

المسألة ترجع إلىٰ أصل مُهم: «**هل الحق واحد أم يتعدد؟**» أي هل الحق عند الله عَزَّوَجَلَّ واحد أم الحق مُتعَدِّدٌ علىٰ حسب ما يختاره أو يرجحه المرء؟

- فمَن قال أنّ الحق واحد عند الله فقد ذهب إلىٰ أنّ المُصيبَ في المسائل واحدٌ، وبالتالي فواحدٌ فقط من الفقهاء في كل مسألة هو المُصيبُ والباقي علىٰ خطأ عند الله عَزَّوَجَلَّ لكنْ لا نَعلَمُ كبشرٍ مَن هو.

وبالرغم من ذلك فهؤلاء المخطئون علىٰ أحد الأقوال في المسألة -وهو الصواب عندي للحديث- أنهم مأجورون بحسنةٍ غير مذنبين؛ والمُصيب مأجورٌ باثنين.

- ومَن قال أنّ الحق مُتعدد عند الله عَزَّوَجَلَّ بحيث أنّ الذي يَختارهُ المُقلد أو الفقيه هو الحَقُ في حقِّ هذا المخلوق عند الله عَزَّوَجَلَّ؛ فقد ذهبَ إلىٰ أنّ المُصيب مُتعدد فكل الفقهاء في كل المسائل مُصيبون.

أقول: ويجب التنبه إلىٰ مَنْ ثَبُتَ الإجماع الصريح علىٰ بُطلان قولهم، فهم قَطعًا

---

(١) وكلامنا كله عن المسائل الفقهية فقط.

وَذَلِكَ صنفان:

أحدهما: أن يعبر وَاحِدٌ مِنْهُمْ عَنِ الْمُرَادِ بِعِبَارَةٍ غَيْرَ عِبَارَةِ صَاحِبِهِ تَدُلُّ عَلَىٰ مَعْنَىٰ فِي الْمُسَمَّىٰ، غَيْرَ المَعْنَىٰ الْآخَرِ، مَعَ اتحَادِ الْمُسَمَّىٰ.

كَتَفْسِيرِهِمُ الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ بَعْضٌ بِالْقُرْآنِ أَي اتَّبَاعُهُ وَبَعْضٌ بِالْإِسْلَامِ.

التَعْلِيْقُ الصَغِيْرُ

قولهم خاطيء، فنقول أنّ قولهم ثَبُتَ أنه خاطيء لكن هُم معذورون عند الله عَزَّوَجَلَّ، وهل يُضادُّ هذا -ثبوت خطئهم- مسألة أنّ الحق متعدد حيث أن القائلين به يرون أنّ الله عَزَّوَجَلَّ يحكم بصحة اجتهاد أو تقليد كل امريء؟

قد يُناقضه، لكن قد يُرَدُّ بأنّ تصحيح اجتهادهم لم يكن بمُطلَقٍ وإنما صححناه عند الله عَزَّوَجَلَّ في حقّه وصححناه عندنا حتىٰ يثبت خطؤه؛ فلما ثبت خطؤه عندنا علمنا أنه ليس بصحيح لكن هو صحيح في حقه عند الله عَزَّوَجَلَّ، قد يُقال هذا.

أقول: وقد يكونَ الخلافُ صوريّـًا بين الفريقين بحكم أن كليهما يحكمان علىٰ المُخالِف بأنه مأجور، وبأنّ ما اختاره أو رجحه يأثم إن خالَفَهُ حتىٰ ولو لم يكن مصيبًا عند الله عَزَّوَجَلَّ، فحتىٰ ولا يَضُرُّ رؤيتي للمخالف أنه مُخطيء إن أثبت له الثواب ونفىٰ عنه العقاب.

قوله:(وَذَلِكَ صنفان) أي واختلاف التفسير صِنفان؛ قد أوضحناهما سابقًا.

قوله:(بِعِبَارَةٍ غَيْرَ عِبَارَةِ صَاحِبِهِ) أي يُعبّر كل منهما عما يقصده من تفسير بعبارات مُختلفة كما سيذكر: فهذا يقول الإسلام وهذا القرآن.

قوله:(مَعَ اتحَادِ الْمُسَمَّىٰ) فكلاهما قد يكونا ظاهريًا مُختلفين إلا أن كليهما يُشيرا إلىٰ ما ينطَبِقُ عليه لفظ القرآن ﴿الصراط المُستقيم﴾، هذا بخلاف أن التفسيرين لم

فَالْقَوْلانِ مُتَّفِقَانِ؛ لِأَنَّ دِينَ الْإِسْلَامِ هُوَ اتِّبَاعُ الْقُرْآنِ، وَلَكِنْ كُلٌّ مِنْهُمَا نَبَّهَ عَلَىٰ وَصْفٍ غَيْرِ الْوَصْفِ الْآخَرِ. كما أن لفظ صراط يُشْعِرُ بِوَصْفٍ ثَالِثٍ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُ مَنْ قَالَ: هُوَ السُّنَّةُ وَالْجَمَاعَةُ، وَقَوْلُ مَنْ قَالَ: هُوَ طَرِيقُ الْعُبُودِيَّةِ، وَقَوْلُ مَنْ

التَّعْلِيْقُ الصَغِيْرُ

يتضادا وإلا لما جاز جمعهما بحكم أن الضدين لا يجتمعان، وإنما علىٰ اختلاف ألفاظهما إلا أنهما يتفقا في مضمون ومعنىٰ لفظ ﴿الصراط المستقيم﴾ بحكم أن الإسلام صراطٌ مستقيم؛ والقُرآن صراطٌ مستقيم، فجاز أن نقول: الصراط المستقيم هو طريق الهُدىٰ الذي لا عِوَجَ فيه وهو الإسلام؛ وهكذا جمعنا بين الأقوال لأن القرآن هو مِنَ الإسلام.

قوله:(لفظ ﴿صراط﴾ يُشْعِرُ بِوَصْفِ ثَالِثٍ) أي يُشعِرُ بوصفٍ زائدٍ عن الاثنين السابقين في تفسير الصراط.

وهذا لم أجد أحدًا من أساتذتنا تطرق لإيضاح هذه الجملة، فهو يقصد بأنه أورَدَ تفسيرَين لـ﴿الصراط المستقيم﴾، و﴿صراط الذين أنعمت عليهم﴾ قد يفهمها البعض بأنها نَعتٌ زائد علىٰ التفسيرين الاثنين السابقين؛ والصواب أنها ليست كذلك وإنما هي توضيح للصراط المستقيم.

ولا يُدرَكُ ذلك إلا مِن خلال النحو، فـ﴿صراط﴾ بَدَلٌ من ﴿الصراط﴾ فيتحول المعنىٰ **من**: اهدنا الصراط المستقيم. **إلىٰ**: اهدنا صراط الذين أنعمت عليهم.[1]

ويُمكِنْ أن يكون نعتًا -فَرَضًا- ولا يُعطي معنىٰ زائدًا؛ فتنبه.

قوله:(وَكَذَلِكَ قَوْلُ) أي وأنّ هذه الأقوال التفسيرية التي سيوردها توحي بأنّ

(١) الإعراب المفصل (١/ ١٠)، الإيضاح العضدي (ص٢٨٣)، اللمع لابن جني (ص٨٩)، المفصل في صنعة الإعراب (ص١٥٧)

قَالَ: هُوَ طَاعَةُ اللهِ وَرَسُولُهُ، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ.

فَهَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ أَشَارُوا إِلَىٰ ذَاتٍ وَاحِدَةٍ، لَكِنْ وَصَفَهَا كُلٌّ مِنْهُمْ بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهَا.

الثَّانِي: أَنْ يَذْكُرَ كُلٌّ مِنْهُمْ مِنَ الإِسْمِ الْعَامُّ...

التَعْلِيْقُ الصَغِيْرُ

للصراط المستقيم والبَدَل منها أقوالاً كثيرة مُختلفة؛ وهذا ليس الصواب فكلها ترجع إلىٰ معنىٰ واحد؛ وهو طريق الإسلام لأنه هو طريق أهل السنة والجماعة، وهو طاعة الله ورسوله، وهو اتباع القرآن والسنة، وهو الطريق الذي يسلكه الذين أنعمَ الله عليهم بالإيمان والتقوىٰ والنجاة، فلا خلافَ حقيقي في التفسيرات.

قوله:(ذَاتٍ وَاحِدَةٍ) أي إلىٰ نفس الشيء، فكلهم أشاروا إلىٰ نفس الشيء وهو الإسلام؛ لكن كلٌّ واحدٍ منهم أشار إلىٰ صفة من صفات الشيء؛ فلا يدل ذلك علىٰ الاختلاف الحقيقي بل علىٰ العكس، **فكأنْ تقول للناس:** «**ما هي السيارة؟**» فيقول البعض هي تمشي علىٰ أربع عجلاتٍ، ويقول البعض هي من الحديد، ويقول البعض تمشي بالوقود..فبالرغم أنّ الظاهر كونها أوصاف تشير إلىٰ ذوات مختلفة إلا أنها في الحقيقة وصفٌ لذاتٍ واحدة.

قوله:(الثاني) أي النوع الثاني من اختلاف التنوع.

قوله:(الإِسْم الْعَامُّ) وهذه من المسائل الأصولية اللغوية التي ترتبط بالتفسير قَطعًا، فاختلف الأصوليون في تعريف العام بين قولين[١]:

العموم: ما عم شيئين فصاعدًا .أو. هو كلام شامل لما يصلُح له.

---

(١) العدة في أصول الفقه (١/ ١٤٠) "المعتمد" "١/ ٢٠٣" "إرشاد الفحول" "ص: ١١٢، ١١٣" "المستصفىٰ" "٢/ ٣٢" "المسودة" "ص: ٥٧٤".

بَعْضَ أَنْوَاعِهِ، عَلَىٰ سَبيل التمثيل، وتنبيه المُسْتَمِع عَلَىٰ النَّوْعِ، لَا عَلَىٰ سَبِيلِ الْحَدِّ الْمُطَابِقِ لِلْمَحْدُودِ فِي عُمُومِهِ وَخُصُوصِهِ.

الْتَعْلِيْقُ الْصَغِيْرُ

فعلىٰ التعريف الأول العام لا يشمل الشيء الواحد بل يجب أن يكون بداخله أكثر من شيء، وعلىٰ التعريف الثاني يشمل الواحد والأكثر، وابن تيمية يقصد الأول من السياق.

قوله:(بَعْضَ أَنْوَاعِهِ) أي بعض الأشياء التي يشملها اللفظ العام، كأنْ يَصِفَ المرءُ «البَحرَ» لغويًا بـ«البحر الأحمر»؛ ولفظ البحر عامٌ يشمل كل البحور والأنهار لغويًا والبحور فقط عُرفًا لكنّه أعطىٰ مثالاً لبعض ما يشمله هذا اللفظ العام؛ فلا يُمكن اعتباره خلاف تضاد بل هو خلاف تنوع؛ **وهل إطلاق لفظ «الخلاف» حقيقي أم مجازي؟**

الذي أراه أنه حقيقيٌ من ناحية الألفاظ مجازيٌ من ناحية المضمون؛ لأن ضرب المثال ببعضِ الكُلّ لا يمكن أن يكون خلافًا إلا مِن ناحية المجاز؛ وسُميَ بالخلاف لأن ظاهر الألفاظ الاختلاف.

قوله:(عَلَىٰ سَبيل التمثيل...إلخ) أي أنّ وصفَ العام ببعض ما يشمله هو إنما لضرب الأمثلة والإخبار بِجِنْسِ المَقصود؛ لا أنه علىٰ سبيل الحَصْرِ.

فعلىٰ المثال الخاص بـ«البَحر» يقينًا لم نَقْصُد بمثالنا «البحر الأحمر» أنه -البَحر العام- لا يُطلَقُ ولا يشملُ غيره-الأحمر-؛ فهذا غير معقول، إنما هو ضربُ مثالٍ للجِنسِ لكي يَفهم المُخاطَبُ المقصودَ.

وهذا يُلامِسُ مسألة «**تخصيص العام**» عند الأصوليين، حيث يُمكِنْ أن أقصُدَ بـ«البحر» أي الأحمر فقط مِنْ ناحية العُرف؛ وهو يختلِفُ عن الشرح لكن تنبيه للقاريء.

وأما «الحَدُّ» فهو مفهوم في العُرف؛ وكذلك في الأصول واللغة أي هي الأوصاف

مِثَالُهُ مَا نُقِلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا﴾(١) الآية، فَمَعْلُومٌ أَنَّ الظَّالِمِ لِنَفْسِهِ يَتَنَاوَلُ الْمُضَيعَ لِلْوَاجِبَاتِ، وَالمُنتَهكَ لِلْحُرُمَاتِ. وَالْمُقْتَصِدُ يَتَنَاوَلُ فَاعِلَ الْوَاجِبَاتِ، وَتَارِكَ المُحَرَّمَاتِ وَالسَّابِقُ يَدْخُلُ فِيهِ مَنْ سَبَقَ فَتَقَرَّبَ بِالْحَسَنَاتِ مَعَ الْوَاجِبَاتِ.

التَعْلِيْقُ الصَغِيْرُ

التي يَنحَصِر بها الشيء؛ حيث لا يُمكِنْ أن يدخل في هذا العام سوىٰ ما طابَقَ حُدوده، كأن يُقال: حَدّ البحر لغويًا أن يكون «مجرىٰ مائي واسع كبير طويل» فهذا هو الحدّ أي التعريف الذي إن طابقه الشيء دخل في تعريف «البَحر» وإلا فلا يدخل.

قوله:(فَمَعْلُومٌ أَنَّ الظَّالِمِ....إلخ) أي أنّه لما وردت هذه الكلمات عامة (ظالم، مقتصد، سابق) فهذه ألفاظٌ عامة تشمل كل ما يصلح لها، فالظالم لنفسه يشمل كل مَنْ ظَلَم نفسه بكل الذنوب، والمُقتصد والسابق(٢) دخل فيهما مَنْ فعل الحسنات كلهم حتىٰ وإن فعلوا بعض الذنوب.

وهذا فيه مسألة أصولية ترتبط بالتفسير وهي: النكِرَة العامة. أي الكلمة النكرة تكون عامة وشاملة؛ وقد يدخل فيه ﴿**ظالم لنفسه**﴾ حيث يشمل كل الظلم كفر أو فسق أصغر، و﴿**ومنهم مُقتصد**﴾ تشمل كل المقتصدين الذين يؤدون الواجبات والمُحرمات ويتركون بعض المستحبات علىٰ اختلاف أنواعها، و﴿**ومنهم سابقٌ**﴾ تشمل السابق بالخيرات مع فعل الواجبات فهو يفعل المستحبات بأنواعها.

---

(١) ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ [فاطر: ٣٢]

(٢) المُقتصد أي المُستقيم، والسابق أي الذي يُسارِع إلىٰ الشيء. لسان العرب (٣/ ٣٥٤) تفسير مقاتل بن سليمان (٣/ ٥٥٨)

فَالمُقْتَصِدُونَ أَصْحَابُ الْيَمِينِ، وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ المَقَرَّبُونَ.

ثُمَّ إِنَّ كُلاً مِنْهُمْ يَذْكُرُ هَذَا فِي نَوْعَ مِنْ أَنْوَاعِ الطَّاعَاتِ، كَقَوْلِ الْقَائِلِ : السَّابِقُ الذي يصلي أَوَّلِ الْوَقْتِ، وَالْمُقْتَصِدُ الَّذِي يُصَلِّي فِي أَثْنَائِهِ، وَالظَّالِمُ لِنَفْسِهِ الَّذِي يُؤَخِّرُ الْعَصْرَ إِلَىٰ الإصْفِرَارِ.

التَّعْلِيقُ الصَّغِيرُ

قال مجاهد عن ابن عباس: «فَمِنْهُمْ ظاالِمٌ لِنَفْسِهِ ...أَصْحاابُ الْمَشْئَمَةِ ... وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ ... أَصْحاابُ الْمَيْمَنَةِ ... وَمِنْهُمْ ساابِقٌ بِالْخَيْرااتِ ... وَالسّاابِقُونَ: السّاابِقُونَ من الناس كلهم».[١]

قوله:(فالمُقتصدون....) يحمِلُ آية علىٰ آية أي يُفسرُ آية بآية، فهو قد حَمَلَ المقتصدين علىٰ أنهم أصحاب اليمين في آيات سورة الواقعة؛ وكذلك السابقون.

والسابقون أعلىٰ درجة من المقتصدين كما وَضَحَ؛ والمقتصدون أعلىٰ من أصحاب المشئمة والظالم لنفسه.

لكن الشيخ لم يوضّح هنا إسلام أو كُفر «الظالم لنفسه».

واختلف المفسرون في إسلامهم وكفرهم، والاختيار إسلامهم[٢] لأنه شَمِلَ كل ظالمٍ لنفسه؛ ولأن سياق الأيات[٣].

قوله:(يُؤَخِّرُ الْعَصْرَ إِلَىٰ الإِصْفِرَارِ) وهذا يُميل أنّ الظالم لنفسه عند الشيخ مُسلِمٌ،

(١) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (٦/ ٣٧٧٨)

(٢) وقد تشمل كليهما؛ ويكون الحكم بالجنة يشمل المسلمين فقط مِنَ المشمول فيها.

(٣) ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ (٣٢) **جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا**﴾ [فاطر: ٣٢-٣٣] فقد أثبت الله عَزَّوَجَلَّ لهم الجنة فدل علىٰ أن مِنَ الظالم لنفسه مسلمون.

أَوْ يَقُولُ: السَّابِقُ الْمُحْسِنُ بِالصَّدَقَةِ مَعَ الزَّكَاةِ، وَالْمُقْتَصِدُ الَّذِي يُؤَدِّي الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ فَقَطْ وَالظَّالِمُ مَانِعُ الزَّكَاةِ.

قَالَ[١]: وَهَذَانِ الصِّنْفَانِ اللَّذَانِ ذَكَرْنَاهُمَا فِي تَنَوُّعِ التَّفْسِيرِ تَارَةً لِتَنوع الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، وَتَارَةَ لِذِكْرِ بَعْضِ أنواع الْمُسَمَّىٰ هُوَ الْغَالِبُ فِي تَفْسِيرِ سَلَفِ الأُمَّةِ الَّذِي يَظُنُّ أَنَّهُ مُخْتَلِفٌ.

التَعْلِيْقُ الصَغِيْرُ

لأنّ تأخيرها إلىٰ الاصفرار ممنوع شرعًا، ولأنه لما أورد هذا المثال ليس فيه تصريح بالكفر؛ ويجعل إيمان الظالم أرجح من كفره.

قوله:(السَّابِقُ الْمُحْسِنُ بِالصَّدَقَةِ مَعَ الزَّكَاةِ) وفي هذا تَعريفٌ بحدود الظالم والمقتصد والسابق، حيث الظالم هو الذي غلبت سيئاته حسناته أو ضَمَّ الذنب الأكبر -الكفر- إلىٰ بحرٍ من الأفعال الحَسَنة فأصبحت مُعكرّة غير مقبولة.

والُمقتصد هو فاعل الواجبات فقط -من أمرٍ ونهيٍ- وهل يلزم مِن ذلك أنه تارك مطلق للنوافل؟ لَمّا كان فاعل نافلة واحدة في حياته ليس بسابق للخيرات كان لا يُمتنع أن يكونَ المقتصد فاعلاً لبعض النوافل لكنها لا تغلب علىٰ حاله وليست كثيرة حتىٰ يستحق هذه المكانة.

والسابق للخيرات هو ما غلب عليه استباقه للخيرات وفعل النوافل.

قوله:(وَالظَّالِمُ مَانِعُ الزَّكَاةِ) يشمل مانعه جُحودًا وبُخلاً، بل المانع جحودًا أوكَد.

قوله:(هُوَ الْغَالِبُ فِي تَفْسِيرِ سَلَفِ الأُمَّةِ) ولأننا نُطالع التفسير منذ سنين فالخلاف في التفسير غالبًا ما يكون مجرد خلاف تنوع لا تضاد؛ حيث يمكن الجمع بينهم بلفظ

(١) أي ابن تيمية.

وَمِنَ التَّنَازع الموجُودِ عَنْهُمْ مَا يَكُونُ اللَّفْظُ فِيهِ مُحتملاً لِلأَمْرَيْنِ، إِمَّا لِكَوْنِهِ مُشْتَرَكًا فِي اللُّغَةِ كَلَفْظِ قسورة(١) الَّذِي يُرَادُ بِهِ الرَّامِي، وَيُرَادُ بِهِ الأَسد.(٢) ولفظ العسعس الَّذِي يُرَادُ بِهِ إِقْبَالُ اللَّيْلِ وَإِدْبَارِه.(٣)

التَّعْلِيْقُ الصَغِيْرُ

يشملهم ويُعطي نفس المعنىٰ المُتفق عليه، أي نبحث عما تتفق فيه الأقوال مما يكون في صُلبِ جنسها؛ وما إن نذكره يقول كل فريق: «نعم؛ هذا يدخل فيه قولي ويَحْتَمِلَهُ».

قوله:(مُحتملاً لِلأَمْرَيْنِ) أي مُحتملاً لخلاف التنوع والتضاد.

قوله:(إِمَّا لِكَوْنِهِ مُشْتَرَكًا) أي لكونه يحتمل معان كثيرة متساوية في الحقيقة لا المجاز؛ وإلا لرجَّحنا الحقيقة علىٰ المجاز عند عدم وجود مُرجِّح.

وهي مسألة أصولية لا يُمكِن أن يفهمها طالب العلم الذي لم يقرأ في الأصول أو اللغة بشكلٍ كافٍ ولذلك لا أحب ذكرها مجردة بدون شرح.

اللفظ المُشترك: هو اللفظ الذي يدخل فيه معانٍ أكثر من واحد؛ كلهم حقيقة للفظ؛ فلا يوجد في أحدهما مجاز، كلفظ: قُرء؛ فهو حقيقة للحيض والطُهر ولذلك حدث الاختلاف.

هل يُحملان سويًا؟ **قُلتُ**: وهو رأي بعض الأصوليين إن كانا المعنيان ليسا بمتضادين وإلا ما جاز الجمع بين متضادين. وبعض الأصوليين قالوا لا يمكن الجمع بين لفظين كليهما علىٰ الحقيقة بل إحداهما حقيقة والآخر مجاز ولا نعلم أيُّهما؛ فإن لم يُوجَدْ مُرجّح فحينها هو من المُجمَل الذي نتوقف فيه حتىٰ يأتي دليل يُبيّنُه.

---

(١) ﴿فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ﴾ [المدثر: ٥١]

(٢) «أي رماة، ويقال: أسد». العين (٥/ ٧٥)

(٣) ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ (١٧) وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾ [التكوير: ١٧-١٨]

وَإِمَّا لِكَوْنِهِ مُتَوَاطِئًا فِي الْأَصْلِ، لَكِنَّ المَرَادَ بِهِ أَحَدُ النَّوْعَيْنِ أَوْ أَحَدُ الشَّخْصَيْنِ، كَالضَّمَائِرِ فِي قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ﴾ الآية، وَكَلَفْظِ الْفَجْرِ وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ وَلَيَالٍ عَشْرٍ وَأَشْبَاهِ ذلك.

التَعْلِيْقُ الصَغِيْرُ

قوله:(كَلَفْظِ قسورة الَّذِي يُرَادُ بِهِ الرَّامِي، وَيُرَادُ بِهِ الأَسد) فهو يُرادُ به الاثنان علىٰ الحقيقة عند المذهب الأول، وأحدهما حقيقة والآخر مجاز عند المذهب الثاني.

قُلتُ: وهذا الخلاف المذكور بعينه يُمكن حَمله في اللغة فقط حيث يختلف القول عند سؤال صريح: «**ما المقصود لغويًا مِن قَسورة في الآية**»، وأما تفسيريًا فيُمكِن الجمع بينهما علىٰ كلا المذهبين في رأيي بلفظ: «**الطَالِب**» أي فَرَّت مما يطلبها؛ سواء كان أسدًا أو راميًا فقد اشتركا في كونهما يطلبان هذا المخلوق للأكل أو القتل.

قوله:(ولفظ العسعس) أي هو من المُشترك فيحمله البعض علىٰ معنييه لغويًا؛ ولا يحمله البعض الآخر.(١)

أمّا تفسيريًا فالأمرُ يختلف حيث قد لا تكون مشكلة عند المذهب الأول بحمله علىٰ معنييه؛ أما المذهب الثاني فهناكَ مُشكلة لكن الحقيقة قد يحملونها كما حملها المذهب الأول لأنّ الله عَزَّوَجَلَّ جعل مجيء الليل وذهابه من الأيات العظيمة؛ فلا يُمكِن أن يكون مجيء الليل عظيم وذهابه ليس بعظيم.

قوله:(مُتَوَاطِئًا فِي الْأَصْلِ) أي أنّ اللفظ يطابِقُ لفظه معناه: كالإنسان، فهذا هو المتواطيء أي المتوافق، ولكن قد يحصل أن للفظ معنيان فحينها إما أن يراد به أحدهما فهو المُطلَقُ أو يراد به كليهما فهو المُشترك أو العام.

---

(١) «وقالوا: عَسْعَسَ الليلُ عَسْعَسَةً. وقالَ اللهُ تبارك وتعالىٰ: {والليلِ إذا عَسْعَسَ} أي أَظْلَمَ. وقالَ بَعْضُهُم: عَسْعَسَ: وَلَّىٰ». الأزمنة وتلبية الجاهلية (ص٥١)

فمثل هذا قد يجوز أن يراد كُلَّ الْمَعَانِي الَّتِي قَالَهَا السَّلَفُ، وَقَدْ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ.

فَالْأَوَّلُ إِمَّا لِكَوْنِ الْآيَةِ نَزَلَتْ مَرَّتَيْنِ فَأُرِيدَ بها هَذَا تَارَةً، وَهَذَا تَارَةً.

التَّعْلِيْقُ الصَغِيْرُ

فالليال العَشر تحتمل أيَّ عشر ليال أو ليال بعينها، والشفع والوتر لغويًا أي الزوج والأحادي، ولَكِن جاءت القرائن لتدل علىٰ تخصيص معنىٰ واحد فقط منهم وليست كل المعاني(العام أو المشترك) أو معنىٰ واحد نجهله(المطلق).

قوله:(أَحَدُ النَّوْعَيْنِ أَوْ أَحَدُ الشَّخْصَيْنِ) أي أحد الذي يحتويه اللفظ من معانٍ.

قوله:(كَالضَّمَائِرِ فِي قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ﴾) أي الضمائر التي تتصل بالأفعال في الأيات المذكورة في سورة النجم[1]؛ فهي مُطلَقَةٌ حيث المَقصود منها إما الله عَزَّوَجَلَّ أو جبريل؛ ولا يُمكن الحمل علىٰ الاثنين فنحتاجُ إلىٰ دليل يبين لنا المُجمَل.

قوله:(قد يجوز أن يراد كُلَّ الْمَعَانِي) فالسلف اختلفوا في الأيات السابقة بعضها ما يحتملُ الجمع بينهم وبعضها ما لا يحتمل.

بعض ما يحتملُ الجمع: ﴿والفَجر﴾ قال البعض هو النهار؛ وقال البعض هو صلاة الفجر، وقال البعض هو الفجر نفسه، وقد يُمكِنُ الجمعُ بأنّ الله عَزَّوَجَلَّ أقسَمَ بالفَجرِ المعروف وما يشمله من صلاة ونهار.

بعض ما لا يحتمل: أيات سورة النجم؛ فإما أن تَحمِلَ الرؤية علىٰ الله عَزَّوَجَلَّ أو علىٰ جبريل.

قوله:(فَالْأَوَّلُ) أي يقصد **(أن يراد كُلَّ الْمَعَانِي الَّتِي قَالَهَا السَّلَفُ)** فقد تنزل الآية مرتين بنفس اللفظ لكن مع إرادة أحد المعنيين كل مرة؛ فيُحمَلُ اللفظ علىٰ المعنيين.

---

(١) ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ (٨) فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ (٩) فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ (١٠) مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ (١١) أَفَتُمَارُونَهُ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ (١٢) وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ [النجم: ٨-١٣]

وَإِمَّا لِكَوْنِ اللّفظ المشتَرِك يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ به معنياه، وَإِمَّا لِكَوْنِ اللَّفْظِ مُتَوَاطِئًا، فَيَكُونُ عَامًّا إِذَا لَمْ يَكُنْ لِمُخَصِّصِهِ مُوجَبٌ.

فَهَذَا النَّوْعُ إِذَا صَح فِيهِ الْقَوْلَانِ، كَانَ مِنَ الصِّنْفِ الثَّانِي.

وَمِنَ الْأَقْوَالِ الْمَوْجُودَةِ عَنْهُمْ- وَيَجْعَلُهَا بَعْضُ النَّاسِ اخْتِلَافًا - أَنْ يُعَبِّرُوا عَنِ الْمَعَانِي بِأَلْفَاظٍ مُتَقَارِبَةٍ.

التَّعْلِيْقُ الصَغِيْرُ

قُلتُ: وهذا لا يستقيم مع المقصود، حيث أنّ الكلام إنما هو في شمول اللفظ الواحد في الأية الواحدة بعينيهما معاني كثيرة؛ وأما تكرار اللفظ فالإجماع علىٰ جواز إرادة معنىٰ مختلف عند تكرار اللفظ.

قوله:(فَيَكُونُ عَامًّا) فاللفظ الذي يحتمل معانٍ حقيقية كثيرة كلها يجوز الجمع بينها، أو صيغة الكلام تفيد أنه مِنَ العام، أو اختلف أهل التفسير في معانيه التي يمكن الجمع بينها، فهذا منه ما يكون عامًا ومنه ما يكون مشتركًا وحينها يُجمع بين المعاني.

فإذا أتىٰ دليلٌ للتخصيص فحينها يُترَكُ العموم والاشتراك والإطلاق ولا نأخذ إلا بالمخصوص فقط.

قوله:(فَهَذَا النَّوْعُ) يقصد المشترك والمتواطيء إن كان مِنَ العموم بلا تخصيص، فحينها قد يُذكَر بعض ما يحتويه أي يكون من الصنف الثاني.(١)

قوله:(ألفاظ متقاربة) أي ألفاظ قد يوهِم ظاهرها التعارض أو الاختلاف، لكنها في حقيقة الأمر تعود لشيء واحد يجوز ذِكره فيجمع بينهما.

---

(١) قال أ. مساعد الطيار: «الصنف الثاني: أن يذكر من الاسم العامِّ بعض أنواعه علىٰ سبيل التمثيل وتنبيه المستمع علىٰ النوع، لا علىٰ سبيل الحدِّ المطابق للمحدود في عمومه وخصوصه». التفسير اللغوي للقرآن الكريم (ص٦٠٤)

كَما إِذَا فَسَّرَ بَعْضُهُمْ ﴿تُبْسَلَ﴾[١] بِـ(تُحْبَسَ)، وَبَعْضُهُمْ بِـ(تُرتَهنَ)؛ لِأَنَّ كُلاً مِنْهُما قَرِيبٌ مِنَ الآخر.

ثُمَّ قَالَ[٢]:

فصلٌ: وَالاِخْتِلافُ فِي التَّفْسِيرِ عَلَىٰ نَوْعَيْنِ:

مِنْهُ: مَا مُسْتَنَدُهُ النَّقْلُ فَقَط.

وَمِنْهُ: مَا يُعْلَمُ بِغَيْرِ ذَلِكَ.

التَعْلِيْقُ الصَغِيْرُ

قوله عَزَّوَجَلَّ:﴿تُبْسَلَ﴾ أي وذكِّر بالقرآن الكفار لِئَلّا تُحبَسَ نفسٌ في عذاب الله؛ ليس لهذه النفس الكافرة أحدٌ ينفعها ولا يمنع عنها العذاب إلا الله؛ وهو حَكَمَ عليها بالخلود في العذاب.[٣]

و«البَسلُ» اختلفوا فيه: الفَضح، والحَبس، والرهن، والتسليم[٤]، والجزاء.[٥]

وإنْ نَظَرتَ لهذه التفسيرات وجدت جواز جمعها تحت لفظ: **لِئَلّا تُجازىٰ النفس علىٰ كفرها فتُفضَحُ علىٰ رؤوس الخلائق وتُحبَسُ في العذاب -جزاءها- بعد أن تُسَلَّمَ لهُ بدخولها النار.**

قوله:(وَالاِخْتِلافُ فِي التَّفْسِيرِ) يدخل فيه خلاف التنوع والتضاد؛ فيأتي من جِهة النقل أي الأحاديث والآثار أي المأثور، ومن جِهة الاستدلال والاجتهاد أي الرأي.

(١) ﴿وَذَكِّرْ بِهِ أَنْ تُبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الأنعام: ٧٠]

(٢) أي ابن تيمية

(٣) تفسير مقاتل بن سليمان (١/ ٥٦٨)

(٤) أي تُسَلَّمُ إلىٰ العذاب.

(٥) تفسير الماتريدي(٤/ ١٢٢)

والمنقُولُ إِمَّا عَنِ المَعصُومِ، أَوْ غَيْرِهِ، وَمِنْهُ مَا يُمْكِنُ مَعْرِفَةُ الصَّحِيحِ مِنْهُ مِنْ غَيْرِهِ، ومنه ما لا يُمْكِنُ ذَلِكَ.

وَهَذَا الْقِسْمُ الَّذِي لَا يُمْكِنُ مَعْرِفَةُ صَحِيحِهِ مِنْ ضَعِيفِهِ عَامَّتُهُ مِمَّا لَا فَائِدَةَ فِيهِ، وَلَا حَاجَةَ بِنَا إِلَىٰ مَعْرِفَتِهِ.

وَذَلِكَ كَاخْتِلَافِهِمْ فِي لَوْنِ كَلْبِ أَصْحَابِ الْكَهْفِ وَاسْمِهِ، وَفِي الْبَعْضِ الَّذِي ضُرِبَ بِهِ الْقَتِيلُ مِنَ الْبَقَرَةِ، وَفِي قَدْرِ سَفِينَةِ نوح وخشيها، وَفِي اسْمِ الْغُلَامِ الَّذِي قَتَلَهُ الْخَضِرُ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

التَعْلِيْقُ الصَغِيْرُ

قوله:(المَعصُومِ) أي النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكل الأنبياء عمومًا.

والعِصمةُ هي المِنْعَة؛ أي عصمته من الخطأ عمومًا في التبليغ والعصمة من الكبائر والصغائر.[1]

قوله:(أَوْ غَيْرِهِ) أي من باقي الأُمة.

قوله:(مَا يُمْكِنُ مَعْرِفَةُ الصَّحِيحِ مِنْهُ) أي يُمكن أنْ نعرف صحة ما يُنقَلُ بالسند المتصل أو الشاهد له في الشرع، ومنه ما لا نقدر علىٰ ذلك لانقطاعه أو لسكوت الشرع عنه. وهذا كله في غير المنقول عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وأما المنقول عن المعصوم فهو إن صحَّ سنده فنصدقه، وإن كان ضعيفًا فنتوقف فيه لأننا نشك في ثبوته عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهو ٥٠-٥٠٪.

قوله:(وَهَذَا الْقِسْمُ الَّذِي لَا يُمْكِنُ مَعْرِفَةُ صَحِيحِهِ مِنْ ضَعِيفِهِ) أي المنقول عن غير النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فتنبه. وهذه أمثلة علىٰ ما لا يمكن معرفته ولا يهمنا.

---

(١) علىٰ خلاف في العصمة من الصغائر.

فَهَذِهِ الْأُمُورُ طَرِيقُ العِلْمِ بِهَا النَّقْلُ. فَمَا كَانَ مِنْهُ مَنْقُولا نقلاً صَحِيحًا عن النبي ﷺ قُبل، وَمَا لَا، بأن نُقِل عن أهل الكتاب، كَكَعْبٍ وَوَهْبٍ - وَقَفَ عَنْ تَصْدِيقِهِ وَتَكْذِيبِهِ؛ لِقَوْلِهِ: «إِذ[1] حَدَّثَكُمْ أَهْلُ الكتاب فَلا تُصَدِّقُوهُمْ، وَلا تُكَذِّبُوهُمْ».

وَكَذَا مَا نُقِلَ عَنْ بَعْضِ التَّابِعِينَ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ أَخَذَهُ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ. فَمَتَىٰ اخْتَلَفَ التَّابِعُونَ لَمَّ يكن يعض أَقْوَالِهِمْ حُجَّةً عَلَىٰ بَعْضٍ.

التَّعْلِيْقُ الْصَغِيْرُ

قوله: (طَرِيقُ العِلْمِ بِهَا النَّقْلُ) أي طريق التصديق سواء بالظَنّ أو اليقين[2] هو النقل الصحيح سندًا عن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ أو عن الصحابة بما لا مجالَ للرأي فيه أو بما عن الصحابة فيما يخص الغيبيات وتلقوه بالقبول.

قوله: (بأن نُقِل عن أهل الكتاب) سواء بواسطة من المسلمين ككعب بن ماتع التابعي أو وهب بن منبه أو ابن سعد أو ابن عباس أو ابن جبير أو غيره، **فكل ما كان أصله عن أهل الكتاب له ثلاثة أوجه:**

١) يصدقه الإسلام؛ فهذا نقبله.

٢) يكذبه الإسلام؛ فهذا نكذبه.

٣) لا يصدقه ولا يكذبه الإسلام؛ فنحن كذلك.

قوله: (وَكَذَا مَا نُقِلَ عَنْ بَعْضِ التَّابِعِينَ) الأقوال، أما الروايات فإن كانت عن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فهي مُرسلة ولها مجالها من البحث وهذا ليس بموضعها، وإن كانت روايات عن أهل الكتاب لم ننتبه لها.

---

(١) الصواب: «إذا». عبد الرزاق في "مصنفه" (١٠١٦٠) وأحمد (٢٨/ ٤٦٠ ط الرسالة) وأبو داود (٣٦٤٤) وابن حبان (٦٢٥٧). حسّنه شعيب الأرناؤوط وضعفه الألباني. وهو الصحيح عقلاً والمعمول به.

(٢) أي ظَنْ الآحاد وتصديق المتواتر؛ فتنبه.

وَمَا نُقِلَ فِي ذَلِكَ عَنِ الصَّحَابَةِ نَقْلاً صَحِيحًا فَالنَّفْسُ إِلَيْهِ أَسْكَنُ مِمَّا يُنْقَلُ عَنِ التَّابِعِينَ؛ لِأَنَّ احْتِمَالَ أَنْ يَكُونَ سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ، أَوْ مِنْ بَعْضِ مَنْ سَمِعَهُ مِنْهُ أَقْوَىٰ، وَلِأَنَّ نَقْلَ الصَّحَابَةِ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أَقَلُّ مَنْ نَقْلِ التَّابِعِينَ وَمَعَ جَزْمِ الصَّحَابِي بِمَا يَقُولُهُ كَيْفَ يُقَالَ: إِنَّهُ أَخَذَهُ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَقَدْ نُهُوا عَنْ تَصْدِيقِهِمْ!

التَعْلِيْقُ الصَغِيْرُ

قوله:(لَمَّ يكن يعض أَقْوَالِهِمْ حُجَّةً عَلَىٰ بَعْضٍ) ويجب التفرقة بين قول التابعي إن لم يوجَدْ مخالف له، وبين إذا اختلفوا؛ وهي مسألة أصولية بَحتَة ولا نرىٰ كشافعية حُجية قول الصحابي والتابعي ولو لم يكن له مخالف.

لكن هناكَ بعض الفقهاء يرىٰ وجوب اتباع قول التابعي والصحابي إن لم يكن له مخالف، وهناك من يرىٰ الاحتجاج بأقوال الصحابة إن اختلفوا، وهناك من يرىٰ حُجية أقوالهم.[١]

قوله:(وَمَا نُقِلَ فِي ذَلِكَ عَنِ الصَّحَابَةِ) أي مِنْ مروياتهم عمومًا، فمروياتهم أقرب للقلب سكونًا من التابعين لتطرق احتمالية السماع من النبي أو سماعه من صحابي آخر سمعه من النبي، أو لأنّ سماعهم[٢] من أهل الكتاب أقل من غيرهم.

قوله:(وَمَعَ جَزْمِ الصَّحَابِي بِمَا يَقُولُهُ) وجَزمُ الصحابي بالذي يرويه هو إثباتٌ مِنه للمرويِّ[٣]، كحديث ابن عباس: «الكرسي موضع قدميه»[٤].

(١) الجامع لعلوم الإمام أحمد - المقدمات (١/ ٤٠٥)

(٢) ليست قاعدة مُطَرَدَة وإلا فبعضهم الصحابة سمع أكثر مِن بعض من لحق بهم.

(٣) قُلتُ: وهل يختلف الحكم إن صرَّحَ بأنه من الإسرائيليات وليس له شاهد في الشرع؟ بحث.

(٤) أي قدمي الله عَزَّوَجَلَّ. تفسير ابن أبي حاتم (٢/ ٤٩١)

وهو صحيح السند أخرجه الحاكم في "المستدرك" ٢/ ٢٨٢.

وَأَمَّا الْقِسَمُ الَّذِي يُمْكِنُ مَعْرِفَةُ الصَّحِيحَ مِنْهُ فَهَذَا مَوْجُودٌ كَثِيرًا وَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَإِنْ قَالَ الْإِمَامُ أَحمدُ: ثَلاثَةٌ لَيْسَ ما أَصْل: التَّفْسِيرُ وَالمَلاحِمُ وَالْمَغَازِي، وَذَلِكَ لأَنَّ الْغَالِبَ عَلَيْها المراسيل.

وَأَمَّا مَا يُعْلَمُ بِالِاسْتِدْلَالِ لَا بِالنَّقْلِ فَهَذَا أَكْثَرُ مَا فِيهِ الْخَطَأُ مِنْ جِهَتَيْنِ حَدَثَتَا بَعْدَ تَفْسِيرِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَتَابِعَيْهِمْ بِإِحْسَانِ، فَإِنَّ التَّفَاسِيرَ الَّتِي يُذْكَرُ فِيهَا كَلَامُ هَؤُلَاءِ صِرْفًا لَا يَكَادُ يُوجَدُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ هَاتَيْنِ الْجِهَتَيْنِ، مِثْلَ تَفْسِيرِ عبد الرازق والفريابي ووكيع

التَّعْلِيْقُ الصَغِيْرُ

وقَدْ يَعترِضُ أحدهم بأنه أخذه من الإسرائيليات فكيف نثبته في العقيدة؛ فنرد:

١) أنه لم يقم الدليل علىٰ أنه أخذه من الإسرائيليات.

٢) الأمة حينها تلقته بالقبول؛ وهذا دليل أقوىٰ من الحديث المرفوع الآحاد.

٣) قاله بصيغة الجَزم.

٤) لن يُثبت صحابيٌ شيئًا يخص الله وصفاته بناءً علىٰ إسرائيليات.

قوله:(وَأَمَّا الْقَسَمُ الَّذِي يُمْكِنُ مَعْرِفَةُ الصَّحِيحَ) أي يُمكِنْ معرفة الصحيح من ناحية السند والرواية ووجود شاهد له في الشرع أو حتىٰ هو نفسه أصل يشهد لغيره.

فحتىٰ وإن قال الإمام أحمد أنّ التفسير لا أصلَ له فهو يقصد الحال الغالب علىٰ هذا العلم؛ فإنك ستجد كثيرًا من الأسانيد فيها انقطاع أو إرسال أو رواية أهل الكتاب أو إخباريين أو غيره مما لا يُمكِن إثباته كقول صحيح مُعتبَر.

وهل المراسيل أو المنقطعة مرفوضة مطلقًا؟ لا؛ مثلها مِثل روايات الحديث.

قوله:(وَأَمَّا مَا يُعْلَمُ بِالِاسْتِدْلَالِ) أي بالاجتهاد.

قوله:(فَهَذَا أَكْثَرُ مَا فِيهِ الْخَطَأُ مِنْ جِهَتَيْنِ) سيذكر الجهتين فلا تتعجل.

قوله:(هَاتَيْنِ الْجِهَتَيْنِ) أي التفاسير التي تعتني بالتفسير بالمأثور؛ لا التفسير

وعبد وَإِسْحَاقَ وَأَمْثَالِهِمْ:

أَحَدِهِمَا: قَوْمٌ اعْتَقَدُوا مَعَانِي ثُمَّ أَرَادُوا حَمْلَ أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ عَلَيْهَا.

وَالثَّانِي: قَوْمٌ فَسَّرُوا الْقُرْآنَ بِمُجَرَّدِ مَا يُسَوِّغُ أَنْ يُرِيدَهُ مَنْ كَانَ مِنَ النَّاطِقِينَ بِلُغَةِ الْعَرَبِ، مِنْ غَيْرِ نَظر إلىٰ المتكلم بِالْقُرْآنِ، وَالْمُنَزِّلِ عَلَيْهِ، وَالْمُخَاطَبِ بِهِ.

التَعْلِيْقُ الصَغِيْرُ

بالرأي، فتلك التفاسير ليست فيها الجِهَتان لأنها لا تذكره أصلاً، وأحيانًا يوجَدُ فيها الاجتهاد ويكون صحيحًا فلا نُعمّم.

وهذا المذكور من كتب التفسير هي مشهورة في التفسير بالمأثور.

قوله:(أَحَدِهِمَا) أي أحد الجهتين التي يقصدهما؛ وهما جهتان يخصان التفسير بالرأي حيث يحدث الخطأ في الاجتهاد بسببهما.

وهو أن يَعتَقِدَ المرءُ شيئًا ثم يحاول حَمْلَ لفظ الأية علىٰ المعنىٰ الموافق لما يعتقده؛ بدون أن ينظر للمعنىٰ الذي يريدنا الله أن نفهمه.

مثال: «استوىٰ» لغويًا بمعنىٰ قَصَدَ وعَلا واستولىٰ، فيعتقد المرء نفيَ ظاهر الصفات بسبب قواعده المنطقية التي يتأول بسببها ما يوهم التشبيه والتجسيم في رأيه، فإن صَادَف أية أو حديثًا فيه صفة تعارض قاعدته المنطقية تأولها علىٰ معنىٰ غير الصحيح لتوافقَ رأيه. فهذا ما يقصُده شيخ الإسلام.

وهذا صحيحٌ أصوليًا بحُكْم أنّ معنىٰ اللفظ هو ما يقصده المُتكلم، فلا نحمله علىٰ غير مُرادِهِ حتىٰ لو احتمل معانٍ كثيرة.

ولا مانعَ من اعتقاد معاني ثم حملها علىٰ ألفاظ الآية إن صحت واحتملتها وإلىٰ آخره مِن ترجيحات وأصول التفسير، لكن نصرة المذهب فقط فهذا يوقِع في الخطأ.

قوله:(وَالثَّانِي) وهو أن يفسرَ القاريء القرآن بمجرد ما يحتمله اللفظ من معانٍ

فَالْأَوَّلُونَ رَاعَوُا المَعْنَىٰ الَّذِي رَأَوْهُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَىٰ مَا تَسْتَحِقُّهُ أَلْفَاظُ الْقُرْآنِ مِنَ الدَّلَالَةِ وَالْبَيَانِ.

وَالْآخَرُونَ رَاعَوْا مُجَرَّدَ اللَّفْظِ، وَمَا يَجُوزُ أَنْ يريد بِهِ الْعَرَبُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَىٰ مَا يَصْلُحُ لِلْمُتكلّم وَسِيَاقِ الْكَلام.

التَّعْلِيْقُ الصَغِيْرُ

بغض النظر عن سياق القرآن والمقصود؛ وهذا أراه كالأول إلا أنّ الأول عنده دافع نصرة مذهبه أما الثاني فيدخل فيه الجاهل أمثال هذا العَصر.

مثال: «فمثلاً لو جاءتك كلمة نابية من شخص محترم، وجاءتك مثل هذه الكلمة من شخص ساقط فإن كلمة الأول أشد تاثيراً، لأن كلمة المحترم لها وزن، فإذا وصفني بعيب مثلاً فمعناه أنه حط من قدري، لكن إذا جاء شخص ساقط يسب كل أحد وسبني فلن يهمني كثيراً. مع أن الكلمة واحدة»[1].

يقصد الشيخ ابن عثيمين أنّه لا يُمكِنْ حملُ معاني الألفاظ كلها ومدلولاتها علىٰ شيء واحد لمجرد أنّ اللفظ واحد.

ويُمكِنُ جعل كلا قولي شيخ الإسلام قولاً واحدًا وهو «**حَمْلُ القرآن علىٰ غير سياق ومعناه**».

قوله:(رَاعَوُا المَعْنَىٰ الَّذِي رَأَوْهُ) أي راعوا المعنىٰ الذي يعتقدونه وجعلوه مُحتَمَلاً للفظ الآية بدون النظر إلىٰ المعنىٰ الصحيح في القرآن.

قوله:(وَالْآخَرُونَ رَاعَوْا مُجَرَّدَ اللَّفْظِ) أي راعوا اللفظ نفسه[2] لكن لم يُراعوا المعنىٰ الصحيح، وإنما حملوه علىٰ ظنوه أو احتمله مطلقًا؛ بلا نظر صحيح.

(١) شرح مقدمة التفسير لابن تيمية - العثيمين (ص٩٦)

(٢) كغيرهم! وإنما المشكلة في مراعاة المعنىٰ.

ثُمَّ هَؤُلَاءِ كَثِيرًا مَا يَغْلَطُونَ فِي احْتِمَالِ اللَّفْظِ لِذَلِكَ المَعْنَىٰ فِي اللُّغَةِ، كَمَا يَغْلَطُ فِي ذَلِكَ الَّذِينَ قَبْلَهُمْ، كَمَا أَنَّ الْأَوَّلِينَ كَثِيرًا مَا يَغْلَطُونَ فِي صِحَّةِ المُعْنَىٰ الَّذِي فَسَّرُوا بِهِ الْقُرْآنَ، كَمَا يَغْلَطُ فِي ذَلِكَ الْآخِرُونَ، وَإِنْ كَانَ نَظَرُ الْأَوَّلِينَ إِلَىٰ المَعْنَىٰ أَسْبَقَ، وَنَظَرُ الْآخَرِينَ إِلَىٰ اللَّفْظِ أَسْبَقَ.

وَالْأَوَّلُونَ صِنْفَانِ: تَارَةً يَسْلُبُونَ لَفْظَ الْقُرْآنِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ وَأُرِيدَ بِهِ، وَتَارَةً يَحْمِلُونَهُ عَلَىٰ مَا لَمْ يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَلَمْ يُرَدْ بِهِ.

التَعْلِيْقُ الصَغِيْرُ

قوله:(ثمَّ هؤلاء) أي الصنف الأخير، كثيرًا ما يخطئون في اختيار المعنىٰ الصحيح للفظ سواء من ناحية اللغة -**فقد لا تحتمله اللغة**- أو من ناحية القرآن الكريم.

قوله:(الْأَوَّلِينَ) أي الفريق الأول الذي ينظر إلىٰ المعنىٰ في اللفظ نصرة لمذهبهم.

قوله:(وَإِنْ كَانَ نَظَرُ الْأَوَّلِينَ إِلَىٰ المَعْنَىٰ أَسْبَقَ) أي فكلاهما مُخطيء؛ فالأول ينظر ويبحث في معاني اللفظ حتىٰ يختار الموافق لمذهبه، والثاني ينظر للمعاني فلا يختار بنظرٍ صحيح واعتبار لسياق القرآن ومكانة الله عَزَّوَجَلَّ، بل يختار ما يوافق اللغة فقط.

قوله:(وَالْأَوَّلُونَ صِنْفَانِ) أي **الفريق الأول صنفان:**

الأول منهم يَسلِبون المُرادُ من لفظِ القرآن وينفون عنه المعنىٰ الصحيح المُراد.[1]

والثاني يحملونه علىٰ ما لم يصح حَمله عليه مِن معنىٰ.

مثال: أن يحملوا السبعَ أرضين علىٰ طبقات الأرض السبعة.

وكلا الفريقين وأي فريق آخر يُعتبَرُ فريق واحد: «المُتعرض للتفسير بغير علم».

---

(١) قال الطيار: «فالمعتزلة والإباضية يعتقدون عدم رؤية الربِّ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ في الجنة، فجاؤوا إلىٰ الآيات التي تدلُّ علىٰ الرؤية فنفوا عنها ذلك، وسلبوا منها دلالة الرؤية». شرح مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية (ص١٨٤)

وَفِي كِلاَ الْأَمْرَيْنِ قَد يكون مَا قَصَدُّوا نَفْيَهُ أَوْ إِثْبَانَهُ مِنَ المعنَىٰ باطلا، فيكون خطرهم فِي الدَّلِيل وَالمُدْلُولِ. وَقَدْ يَكُونُ حَقًّا، فَيَكُونُ خَطَؤُهُمْ فِي الدَّلِيلِ، لَا فِي المَدْلُولِ. فَالَّذِينَ أَخْطَئُوا فِيهِمَا مِثْلَ طَوَائِفَ مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ اعْتَقَدُوا مَذَاهِبَ بَاطِلَةٌ، وَعَمَدُوا إِلَىٰ الْقُرْآنِ فَتَأَوَّلُوهُ عَلَىٰ رَأْسِهِمْ، وَلَيْسَ هُمْ سَلَفٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، لَا فِي رَأْعِهِمْ وَلَا فِي تَفْسِيرِهِمْ، وَقَدْ صَتَّقُوا تَفَاسِيرَ عَلَىٰ أُصُولِ مَذْهَبِهِمْ مِثْلَ تَفْسِيرِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَيْسَانَ الْأَصَمُّ[1]، وَالْجَبَائِي[2]، وَعَبْدِ الْجَبَّارِ[3] وَالرُّمَّانِي[4]، وَالزَّمخَشْرِي، وَأَمْثَالِهِمْ.

وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يَكُونُ حَسَنَ الْعِبَارَةِ يَدُرُّ الْبِدَعَ فِي كَلَامِهِ، وَأَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ، «كَصَاحِبِ الْكَشَّافِ»[5]، وَنَحْوِهِ، حَتَّىٰ إِنَّهُ يَرُوجُ عَلَىٰ خَلْقٍ كَثِير مِنْ أهل السُّنَّةِ كَثِيرٌ مِنْ تَفَاسِيرِهِمُ الْبَاطِلَةِ.

التَّعْلِيقُ الصَّغِيرُ

قوله:(الدَّلِيل) أي في الدليل المعتَمَد عليه، أي يستدل بالدليل في غير موضعه.

قوله:(المدلول) أي المعنىٰ الذي يريدون إثباته ونفيه؛ وهو نتيجة تأويلهم.

فأحيانًا قد يكون المدلول صحيحًا؛ فيكون الخطأ في الاحتجاج بالدليل أو تفسير الدليل لا المدلول، وأحيانًا يكون المدلول خاطئًا فيُخطيء في الاثنين.

ثم ضرب مثالاً ببعض مَنْ وَقعَ في البدعة وحاول تحريف معاني ألفاظ القرآن لنصرة بدعتهم، وذَكَرَ أن بعضهم قد يضع السُمَّ في العسل؛ ولذلك لا يجوز لغير طلاب

(١) عبد الرحمن بن كيسان أبو بكر الأصم المعتزلي. وتنبه فليس هو عبد الرحمن بن كيسان بن جرير.

(٢) المعتزلي؛ أستاذ أبي الحسن الأشعري وزوج أمه.

(٣) المعتزلي الشافعي.

(٤) أبو الحسن علي بن عيسىٰ بن عبد المعروف بالرماني المعتزلي.

(٥) الزمخشري المُعتزلي.

وَتَفْسِيرُ ابْنِ عَطِيَّةَ وَأَمْثَالِهِ أَتْبَعُ لِلسُّنَّةِ، وَأَسْلَمُ مِنَ الْبِدْعَةِ، وَلَوْ ذَكَرَ كَلامَ السَّلَفِ الْمَأْثُورِ عَنْهُمْ عَلَىٰ وَجْهِهِ، لَكَانَ أَحْسَنَ، فَإِنَّهُ كَثِيرًا مَا يَنْقُلُ مِنْ «تَفْسِيرِ ابْنِ جَرِيرٍ الطَّبَرِي»، وَهُوَ مِنْ أَجَلُ التَّفَاسِيرِ وَأَعْظَمِهَا قَدْرًا، ثُمَّ إِنَّهُ يَدَعُ مَا يَنْقُلُهُ عَنِ السَّلَفِ، وَيَذْكُرُ مَا يَزْعُمُ أَنَّهُ قَوْلُ الْمُحَقِّقِينَ، وَإِنَّمَا يَعْنِي بِهِمْ طَائِفَةً مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ الَّذِينَ قَرَّرُوا أُصُولهُمْ بِطُرُقٍ مَنْ جِنْسِ مَا قَرَّرَتْ بِهِ الْمُعْتَزِلَة أُصُولهُمْ، وَإِنْ كَانُوا أَقْرَبَ إِلَىٰ السُّنَّةِ من المعتزلَةِ، لَكِنْ يَنبَغِي أَنْ يُعْطَىٰ كُلُّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَإِنَّ الصَّحَابَةَ وَالتَّابِعِينَ وَالْأَئِمَّةَ إِذَا كَانَ لهُمْ فِي الْآيَةِ تَفْسِيرٌ، وَجَاءَ قَوْمٌ فَسَّرُوا الْآيَةَ بِقَوْلِ آخَرَ لِأَجْلِ مَذْهَبٍ اعْتَقَدُوهُ، وَذَلِكَ الْمُذْهَبُ لَيْسَ مِنْ مَذَاهِبِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، صَارَ مُشَارِكًا لِلْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ في مِثْلِ هَذَا.

التَعْلِيْقُ الصَغِيْرُ

العلم المُتمكنين من التفسير والعقيدة أن يقرأوا لهؤلاء أو لأي مخالف لهم في العقيدة؛ حتىٰ لا يدخل عليه ما يخالف عقيدته وأصول التفسير.

قوله:(وتفسير ابن عطية) هو مِنْ أفضل التفاسير؛ ظَنّ العوام في هذا العصر توصية مِن أحد المُنتسبين للعلمِ الشرعي الذي لا يفقه «بوعه مِن كوعه» في علم التفسير، وهذا التفسيرُ متأثرٌ بأهل الكلام بل وبتفسير الزمخشري نفسه حسب ملاحظتي السريعة، بل إنّ أشهر تفاسير الأُمة «**القُرطبي**» لا أنصح به للعوام لأنه يقرر عقيدة المتأولة مع ذِكر عقيدة السلف في إثبات الصفات؛ فما بالك بابن عطية؟.[1]

قوله:(وَلَوْ ذَكَرَ كَلامَ السَّلَفِ الْمَأْثُورِ عَنْهُمْ عَلَىٰ وَجْهِهِ) الصحيح بالمعنىٰ الذي يقصدوه، أو حتىٰ يذكره ولا يُعقب علىٰ كلامهم لكان أفضل.

قوله:(أَهْلِ الْكَلَامِ) أي المتأولة من الأشعرية والماتريدية، وإن كان هذا اللفظ

(١) والتعصب للعقيدة محمودٌ لأننا نعتقد صحتها وخطأ غيرها بخلاف الفقه؛ فتنبه.

التَعْلِيْقُ الصَغِيْرُ

ينطبق علىٰ كل مَن جعل «علم الكلام»(١) مرجعًا أساسيًا للعقيدة وتركَ «علم السلف وأقوالهم».

وقَدْ يعترِضُ معترِضٌ: أنّهم بعلم الكلام يحررون أقوال السلف؛ قُلنا وهل المَنطِق -العقل- حتىٰ لو كان «إسلاميًا» بدعواكم، يُمكِنُ أن يُحمَلُ عليه الوحيان وأقوال السلف؟ فإنّ العقل يفهمُ النصوص لكن بالمعنىٰ الذي يريده صاحبه لا بالمعنىٰ الذي يوافق عقلنا وتصوره وتحسينه وتقبيحه.

فلو جاز دخول المنطق علىٰ العقيدة لجازَ دخول علوم أهل الكتاب كذلك؛ فإنها أقرب مِن ناحية أنّ فيها ما يوافق شرعنا بل ونستدل به فقهيًا في شرع من قبلنا.

فالمَنْطِقُ حتىٰ لم يُستَخدم لفهم العقيدة بل تحول لحاكمٍ عليها بدون دراية؛ فتجدهم في الاحتجاج لردِّ نزول الله عَزَّوَجَلَّ للسماء الدنيا في ثلث الليل يقول: «كيف يكون علىٰ العرش وفي السماء الدنيا؟ وهل العرش يكون فارغًا؟»

فإنه يحاول إبطال عقيدة ثابتة بالمنطق، فإن هذا دليلٌ منطقيٌ علىٰ أنّ الأجسام لا توجد في مكانين؛ لكن ما دخل هذا بالله عَزَّوَجَلَّ؟ إلا أنهم لجهلهم وتعمقهم في المنطق جعلوا الله كمخلوقاته إثبات وجوده في مكان يستلزم نفي وجوده في مكان آخر؛ وهذه استدلالاتهم المنطقية "الإسلامية" المضادة لعقيدة المسلمين.

قوله:(بِطُرُقِ مَنْ جِنْسِ مَا قَرَّرَتْ بِهِ الْمُعْتَزِلَة أَصُولهُمْ) أي بالفلسفة وتحكيم العقل علىٰ النقل، والصواب محاولة فَهم العقل للنقل لا أن يكون حاكمًا عليه؛ فلا

---

(١) هو العلم المهتم بالعقيدة مع اعتبار جانب المنطق والفلسفة.

وَفِي الْجُمْلَةِ مَنْ عَدَلَ عَنْ مَذَاهِبِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَتَفْسِيرِهِمْ إِلَىٰ مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ، كَانَ مُخْطِئًا فِي ذَلِكَ بَلْ مُبْتَدِعًا؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا أَعْلَمَ بِتَفْسِيرِهِ وَمَعَانِيهِ، كَمَا أَنَّهُمْ أَعْلَمُ بالحَقِّ الَّذِي بَعَثَ اللهُ بِهِ رَسُولَهُ.

التَعْلِيْقُ الصَغِيْرُ

يُمكن للمخلوق أن يحكم علىٰ وحي الخالق.

قوله:(فَإِنَّ الصَّحَابَةَ وَالتَّابِعِينَ وَالْأَئِمَّةَ إِذَا كَانَ لَهُمْ فِي الْآيَةِ تَفْسِيرٌ) أي لا نترك تفسير السلف في العقيدة خصوصًا لغيرهم مِن الذين يفسرون بالهوىٰ لا بالمنهج السليم، وأما فقهيًا فقولهم مأخوذ بعين الاعتبار علىٰ خلاف في الاحتجاج به كما أوضحنا.

قوله:(إِلَىٰ مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ) فإن اجتهد اجتهادًا يوافق كلامهم ويدخل فيه فلا مانع، وإن اجتهد بما لا يوافق ظاهر كلامهم فإما أن يمكن الجمع وإما لا يمكن الجمع.

فإن لم يمكن الجمع يُنظَرُ له بالنسبة لقواعد التفسير نظرةً فاحصة.

فقد أقرّ الشيخ ابن عثيمين[1] تفسير {وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ} بأن الآية تحتمل المعنىٰ الذي نعرفه حاليًا مِنَ الصعود الحقيقي؛ وهذا لجريانه عنده علىٰ قواعد التفسير.

وبالتالي فقد علمنا أنه ليس كل تفسير يخالف لفظًا تفسير السلف رفضناه، ويدخل فيه مسألة أصولية وهي: **لو اتفق أهل عصرٍ علىٰ عددٍ من الأقوال؛ فهل يجوز للذين من بعدهم أن يُحدِثوا قولاً زائدًا؟**[2]

---

(١) مجموع فتاوىٰ ورسائل العثيمين (٨/ ١٨١)

(٢) المُحلَّي لابن حزم ١ / ٥٦١، النُّبَذ في أصول الفقه له أيضـًا ص٤٢، بديع النظام لابن الساعاتي ١ / ٣٠٨،

وَأَمَّا الَّذِينَ أخطئوا في الدليل لا المدلولِ، فَمِثْلُ كَثِيرٍ مِنَ الصُّوفِيَّةِ وَالْوُعَاظِ وَالْفُقَهَاءِ، يُفَسِّرُونَ الْقُرْآنَ بِمَعَانٍ صَحِيحَةٍ فِي نَفْسِهَا، لَكِنَّ الْقُرْآنَ لَا يَدُلُّ عَلَيْهَا مِثْلَ كَثِيرٍ مما ذَكَرَهُ السُّلَمِيُّ فِي الْحَقَائِقِ، فَإِنْ كَانَ فِيهَا ذَكَرُوهُ مَعَانٍ بَاطِلَةٌ دَخَلَ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ.

انْتَهَىٰ كَلَامُ ابْنِ تَيْمِيَةَ مُلَخَّصًا وَهُوَ نَفِيسٌ جدا.

التَعْلِيْقُ الصَغِيْرُ

قيل: يجوز مطلقًا[١]، **وقيل**: لا يجوز مطلقًا[٢]، **وقيل**: يجوز إن لم يكن في إحداث القول الجديد رفع للقولين الأوليين[٣]، وقيل: إن اتفق الصحابة خاصة علىٰ قولين مُنِعَ إحداث قول ثالث وإلا يجوز.[٤]

قوله:(دَخَلَ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ) يقصد الذين يُخطئون في الدليل والمدلول.

فزنادقة أو جهال أو عوام الصوفية يُفسرون القرآن بما يوافق عقيدتهم ومذهبهم بطامات كبيرة بين الكُفر والفِسق، وأحيانًا يفسرون الآيات بمعانٍ صحيحة لكن لا تحتملها الأية بحُكمِ أنّ للأيات معاني لا تُدرَكُ إلا بالعلم وليس بمجرد اللغة ولا لَيّ

التوضيح لصدر الشريعة ومعه التلويح للتفتازاني ٢ / ٩٨، فتح الغفار لابن نجيم ٣ / ٧ المعتمد ١/ ٤٤، إحكام الفصول ص ٤٩٦، التبصرة للشيرازي ص ٣٨٧، المنخول للغزالي ص ٣٢٠، المحصول لابن العربي ص ٥١٧، لباب المحصول لابن رشيق المالكي ص ٣٥٧، المسودة ٣٢٦، كشف الأسرار للبخاري ٣/ ٤٣٥، التوضيح لحلولو ص ٢٧٩.

(١) قول الحنفية والظاهرية.

(٢) قول الجمهور.

(٣) اختيار الرازي في المحصول (٤/ ١٢٨) ، والآمدي في الإحكام (١/ ٢٦٩) ، وابن الحاجب في منتهىٰ السول والأمل ص ٦١، وصفي الدين الهندي في نهاية الوصول (٦ / ٢٥٢٧) ، والطوفي في شرح مختصر الروضة٣ / ٨٨، ٩٣ وغيرهم

(٤) قول بعض الحنفية.

....

التَعْلِيْقُ الصَغِيْرُ

معاني الآيات.

وكل هؤلاء الذين يفسرون القرآن بغير عِلمٍ هم في فريقٍ واحد مهما اختلفت العقيدة والمذهب والغرض؛ لأنهم حملوا كلام الله علىٰ غير مُراده عَزَّوَجَلَّ.

والتقوُّلُ علىٰ الله عَزَّوَجَلَّ أعظمُ من النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذي قال فيه: عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قُلْتُ لِلزُّبَيْرِ:

إِنِّي لَا أَسْمَعُكَ تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللهِ صلىٰ الله عليه وسلم كَمَا يُحَدِّثُ فُلَانٌ وَفُلَانٌ؟ قَالَ: أَمَا إِنِّي لَمْ أُفَارِقْهُ، وَلَكِنْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: (**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**).[1]

وإن كانَ هذا هو حالُ الزبير يخاف أن يَهِمَ في حديث النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فكيف حال مَنْ يتعمد تحريف معنىٰ كلام الله عَزَّوَجَلَّ، فهذا لا يختلف عن المُحَرِّف الحقيقي للقرآن إلا أنّ الأول يحرف بلسانه والثاني بيده.

قوله:(انْتَهَىٰ كَلامُ ابْنِ تَيْمِيَةَ مُلَخَّصًا وَهُوَ نَفِيسٌ جدا) وهو كذلك إلا أنه احتاج وما زال يحتاج إلىٰ الشرح والحواشي لأنّ هذا الكلام يصعُب أن يُشرح معناه في كتابٍ واحد مع مراعاة الزيادة عليه حتىٰ يستفيد الطالب.

بدأنا هذا الكتاب في ٢٨ من شعبان ١٤٤٥هـ، الموافق ٨ مِن مارس ٢٠٢٤

وأنهيناه في ١ رمضان ١٤٤٥هـ، الموافق ١١من مارس ٢٠٢٤هـ.



(١) صحيح البخاري (١/ ٥٢)